

Distr.
GENERAL

A/49/226
18 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والأربعون
البند ٩٢ (د) من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي: السلع الأساسية

حالة السلع الأساسية، والروابط الإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وغيره من القطاعات، والإجراءات المطلوبة لتطوير هذه الروابط في سياق التكامل

تقرير الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٥- ١	أولاً - مقدمة
٢	٢٩- ٦	ثانياً - حالة الأسواق العالمية للسلع الأساسية في بداية التسعينيات
٤	١٩- ٨	ألف - العوامل التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية في بداية التسعينيات
٦	٢٥- ٢٠	باء - التطورات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية
٩	٢٩- ٢٦	جدم - التوقعات القصيرة الأجل
١٠	٧٦- ٣٠	ثالثاً - الروابط الإنمائية بين قطاع السلع الأساسية وقطاعات الاقتصاد الأخرى
١٠	٤٦- ٢٠	ألف - الإطار المعاييري
١٤	٧٦- ٤٧	باء - القيود على تطوير وتوسيع قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية
٢١	١١١- ٧٧	رابعاً - سياسيات تشجيع الروابط في فعاليات السلع الأساسية
٢٢	١٠٤- ٧٩	ألف - السياسات الوطنية
٢٨	١١١- ١٠٥	باء - إيجارات الهولندية
٣٠	١١٣- ١١٢	خامساً - الخاتمة

أولاً - مقدمة

- ١ - يواجه كثير من البلدان انخفاضاً في مستويات النمو الاقتصادي ونقصاً في فرص توفير الدخل لسكانها الذين يتزايد عددهم. ويتمثل هذا المشكل خاصةً بالدول النامية التي تعتمد على السلع الأساسية بالنسبة لايراداتها من التصدير. يؤدي اتجاه الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية إلى الانخفاض بشكل عام وطويل الأجل، وضيق أساس النمو الاقتصادي إلى تفاقم القلق حول الآفاق الاقتصادية بالنسبة للعديد من تلك البلدان. كما أن الاعتماد المفرط على عدد محدود من السلع الأساسية يجعل هذه البلدان شديدة التأثر بالمستجدات التي تحدث في الأسواق الدولية للسلع الأساسية والتي لا تخضع لسيطرة تلك البلدان.
- ٢ - وعلاوة على ذلك، غالباً ما يكون القطاع الرئيسي متصلًا ببقية مكونات الاقتصاد وروابطه ببقية القطاعات محدودة، وبالتالي يكون إسهامه في تحقيق النمو الاقتصادي للبلد المعنى أقل بكثير من امكانياته، حتى عندما يكون مستوى العمالة في هذا القطاع عالياً.
- ٣ - ويبذل العديد من البلدان، في إطار برامجها الإنمائية، جهوداً كبيرة للحد من اعتمادها على قطاع السلع الأساسية، ويكتفى الهدف هنا في تحويل الاهتمام إلى تصدير المنتجات المصنعة والأعلى ثمناً، مما يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة. وجملة فتتصادها أقل تأثراً بالمتغيرات التي تطرأ على الأسواق العالمية للسلع الأساسية. وهناك أيضاً سعي إلى إقامة روابط أكثف بين قطاع السلع الأساسية وغيره من قطاعات الاقتصاد؛ من شأنها أن تفيء النمو والتنمية بشكل مباشر وغير مباشر وبصورة ثابتة وحركة.
- ٤ - وقد أعدت هذه الدراسة استناداً للشقرة ٨ من قرار الجمعية العامة رقم ٦٥/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول ديسمبر ١٩٩٢ الذي طلب فيه إلى الأمين العام لجامعة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يحدد، على أساس الخبرات الوطنية ذات الصلة، الروابط الإنمائية المستعملة بين قطاع السلع الأساسية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، فضلاً عن الإجراءات المناسبة المطلوبة على الصعيد بين الوطني والدولي لإقامة وتطوير تلك الروابط في سياق سياسة فضائلة للتنوع، وأن يدرج ذلك في تقريره إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين.
- ٥ - وفي هذا الإطار يحتوي التقرير على ما يلي:

(أ) تقييم للحالة الراهنة في (السوق العالمية لسلع الأساسية في نهاية التسعينات)

(ب) تعريف بمفهوم الروابط في سياق التنمية والتوجيه

(ج) مناقشة للسياسات التي قد نساعد على تحسين الروابط بين قطاع السلع الأساسية وباقى القطاعات الاقتصادية على المستويين الوطني والدولي في سياق تنوع السياسات، كما ثبت ذلك من خلال تجارب قطرية مختلفة.

ثانيا - حالة الأسواق العالمية للسلع الأساسية في بداية التسعينيات

٦ - إن إنتاج السلع الأساسية وتصديرها هما النشاطان الرئيسيان اللذان يمكنان من توليد الدخل وتوفير العمالة والأدخار المحلي والموارد الخارجية وإرساء أساس النمو الاقتصادي والتنمية في عدد كبير من البلدان النامية. وفي بداية التسعينيات، ظلت حالة الأسواق العالمية للسلع الأساسية غير مواتية لمصدري السلع الأولية وخاصة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، مما أدى إلى تدهور قطاع التصدير لديها على نحو ما يمكن استنتاجه من الاتجاهات التالية:

(أ) ظلت قيمة الصادرات من السلع الأساسية تزداد بنسق أقل سرعة من صادرات السلع المصنعة، مما زاد في انخفاض نصيب السلع الأساسية غير الوقودية من مجموع التجارة العالمية^(١):

(ب) تواصل خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩١ اتجاه الأسعار الحقيقية إلى الانخفاض بالنسبة لمعظم السلع الأساسية وشمل أيضاً الأسعار الإسمية للعديد منها، بالرغم من وجود علامات انتعاش في بداية عام ١٩٩٤. وعلاوة على ذلك، شهد صافي معدلات التبادل التجاري على أساس المقايسة انخفاضاً متواصلاً في البلدان غير المصدرة للنفط وخاصة البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى.

(ج) بالرغم من أن تقلب الأسعار، سجل تراجعاً واضحاً في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات فقد ظل سمة بارزة في بعض أسواق السلع الأساسية^(٢); وفي الحالات التي لم يكن فيها هذا التقلب متصلاً بتغيرات العرض، وهو أمر غالب الحدوث، فقد ساهم أيضاً في عدم استقرار مجمل إيرادات التصدير في العديد من البلدان.

٧ - لقد كانت الحالة تبعث على قلق شديد بالنسبة للبلدان النامية التي ما زالت تعتمد اعتماداً كبيراً على السلع الأساسية، وخاصة منها البلدان الأصغر حجماً. وتوجد جل هذه البلدان في إفريقيا وأوقیانوسيا وبعضها في أمريكا اللاتينية، وخاصة في منطقة البحر الكاريبي^(٣). وبصفة عامة فإن البلدان النامية الشديدة الاعتماد على السلع الأساسية قد سجلت نمواً أقل بكثير مما سجلته البلدان التي نوّعت صادراتها لتشمل السلع المصنعة. فالبلدان التي تمثل فيها السلع المصنعة ٥٠% في المائة على الأقل من مجموع الصادرات قد سجلت زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي بلغت ٦,٨% في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٢. وبلغت هذه الزيادة ٣,٦% في المائة بالنسبة لمصدري السلع الأساسية المتنوعة، بينما لم تتجاوز ١,٤% في المائة بالنسبة للبلدان التي كانت جل صادراتها سلع أساسية غير نفطية؛ وهي زيادة كانت على قدر من البطء بحيث

جعلت الدخل الفردي الفعلى يسجل انخفاضاً. وقد ساد الأداء دون المتوسط لدى البلدان المصدرة للمعادن غير الوقودية، تليها البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية^(٦).

ألف - العوامل التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية في بداية التسعينات

٨ - نوقشت العوامل التي تؤثر في الأسواق العالمية للسلع الأساسية في العديد من الدراسات^(٥)، وبالرغم من الفروق الطفيفة المتعلقة بأهمية مختلف العوامل فإن جميع هذه التحاليل تكشف عن خصائص مشتركة.

٩ - وفي بداية التسعينات، تأثر الطلب، على السلع الأولية وعرضها وأسعارها بمجموعتين من العوامل؛ أولاهما ذات آثار متواصلة وطويلة الأجل، أما المجموعة الثانية فتتصدر بصفة خاصة بتلك الفترة ذاتها. ومن بين العوامل الطويلة الأجل تأتي التغيرات التكنولوجية والتطورات الديمografية والتدخل المتواصل للحكومة في أسواق الزراعة، أما العوامل التصيرة الأجل فتتضمن التغيرات التي شهدتها النمو الاقتصادي في أهم البلدان المستوردة والانهيار الاقتصادي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق والظروف المناخية السيئة الدورية في أهم البلدان المنتجة.

١ - العوامل الطويلة الأجل

١٠ - واصل التغير التكنولوجي فرض الضغوط على أسعار السلع الأساسية، محدثاً زيادة في العرض وانخفاضاً في معدل نمو الطلب. وقد تأثر عرض السلع الأساسية تأثراً بالفا بالتطورات التكنولوجية وطرائق الإدارة المحسنة. ويمكن تحسين تقنيات الاستكشاف والتحويل وزيادة كفاءتها من استغلال مناطق أو أنواع من رواسب المعادن التي كان يتغدر الحصول عليها سابقاً وكانت من قبل لا تكتسي أهمية اقتصادية. وفي الزراعة يتجلّى التقدم التكنولوجي من خلال استخدامات فضائل نباتية ذات مردود أعلى وأكثر متواءمة للأمراض وكذلك في الاستخدام الواسع النطاق لمدخلات مثل الأسمدة ومبيدات الآفات وتحسين طرائق إدارة المزارع؛ وبجميع هذه الوسائل قد مكنت من تحقيق زيادة في المحاصيل. وهذا كان للتحديث التكنولوجي أثراً مترابطاً على عرض السلع الأساسية مما توسيع حجم الإنتاج والتخفيف من تكاليفه، وكلاهما يساهم في تخفيض الأسعار.

١١ - كما تأثر الطلب إلى السلع الأساسية بالتغيير التكنولوجي كما يبين ذلك اتجاه حجم انتاج المواد الأولية في البلدان المتقدمة النمو إلى الانخفاض في المدى الطويل. ويأتي ذلك أساساً كنتيجة للاقتصاد في استخدام المعادن في عمليات التحويل الصناعي واستبدال المواد التقليدية بالمواد الجديدة (مثلاً تعويض الفلزات بمواد غير فلزية). وقد أدت الزيادة في إعادة التدوير إلى التخفيف من معدلات زيادة الطلب على المواد الأولية^(٧). وعلى العكس من ذلك فإن استهلاك المواد الأولية في البلدان النامية سجل، بصفة عامة، زيادة نتيجة لتزايد أهمية الصناعة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي.

١٢ - أما الطلب على الأغذية فقد كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعوامل الديمografية. فانخفاض معدل نمو السكان وارتفاع عدد المستهلكين في البلدان المتقدمة النمو قد أدى إلى تدني مقدار الاستهلاك الفردي للطعام وإلى انخفاض هامشي في مجموع استهلاك الأغذية. وبإضافة إلى ذلك فإن الوعي الغذائي والاعتبارات الصحية جعلا الناس يفضلون استهلاك الفاكهة والخضروات (على حساب اللحوم والسكر والألبان ومشتقاتها) ويحبذون المنتجات الزراعية العضوية ذات النوعية الرفيعة. ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية قد سبب ارتفاعاً في الطلب العالمي على الأغذية الأساسية التي تعد أطعمة رئيسية في تلك البلدان وخاصة الأرز. بيد أن انخفاض مستويات الدخل قد قيد إمكانات الطلب.

١٣ - وما زال سير الأسواق الدولية للسلع الأساسية يتعرض للعرقلة من جراء القيود التي يفرضها تدخل الحكومة على نطاق واسع في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق عدد من المنتجات الزراعية مثل الحبوب والسكر والزيوت النباتية والبذور المنتجة للزيت والقطن واللحوم ومنتجات الألبان التي تأخذ حواجز الإنتاج الخاصة بها شكل دعم لأسعار يقدم للمزارعين واجراءات لحماية الحدود وألو معونات التصدير. وقد شجعت هذه السياسات على زيادة حجم الإنتاج حتى فاق المستويات التي كان من المفترض بلوغها لولا ذلك، مما أدى إلى نقص الطلب المحلي على المواد المستوردة وزيادة في المواد المعروضة للتصدير بأسعار مدرومة وتتسم بانخفاض مصطنع.

٢ - العوامل التصيرة الأجل

(٤) الطلب

١٤ - كانت تغيرات النشاط الاقتصادي، على الصعيدين العالمي والم المحلي، من العوامل البارزة التي أثرت في الطلب على السلع الأساسية في أوائل التسعينيات. وقد أدى الركود في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بصورة خاصة، إلى زيادة حدة الانخفاض في الطلب على السلع الأساسية في السنوات الأخيرة. وإن الركود الذي شهدته النمو الصناعي والاستثمار الرأسمالي قد أثر، بصورة خاصة، في أسواق المواد ذات الدخل المتقلب، مثل معظم الفلزات والمعادن، التي تمثل مدخلات بالنسبة لانتاج الأصناف المعمورة والسلع الاستثمارية. وعلى خلاف ذلك، فإن التغيرات التي طرأت على سرعة النشاط الاقتصادي لم يكن لها إلا تأثير بسيط في الطلب على معظم المواد الغذائية التي ليس دخلها، إجمالاً، كثير التقلب في تلك البلدان. إلا أن الانتعاش الاقتصادي في بعض من البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما في الولايات المتحدة، في نهاية عام ١٩٩٢ وببداية عام ١٩٩٤، قد أعطى الطلب على السلع الأساسية بعض الزخم.

١٥ - وأدت الأوضاعيات التي شهدتها النشاط الاقتصادي في بلدان شرق أوروبا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولا سيما في الاتحاد السوفيتي السابق، إلى تقلص شديد في الطلب على عدد من السلع الأساسية. وانخفضت الكميات التي تستورد من مجموعة واسعة من هذه السلع، مثل التصدير والكافيار والشاي، إلى جزء من مستوياتها السابقة بسبب نقص النقد الأجنبي وانهيار النشاط الصناعي في العديد من هذه البلدان، وتعطل شبكات النقل، وانقطاع الصلات بالشركاء التجاريين التقليديين.

١٦ - أما الاتجاه العام نحو انخفاض الطلب فقد عوشت عنه، جزئياً، معدلات نمو ثابتة سجلت في جنوب شرق آسيا وفي جنوب آسيا وفي بعض بلدان أمريكا اللاتينية في أواخر الفترة المشمولة بهذا التقرير.

(ب) العرض

١٧ - ومن ناحية العرض، أدت الانضطرابات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الاتحاد السوفياتي السابق في أوائل السبعينيات إلى ارتفاع عرض بعض السلع الأساسية في الأسواق الدولية وحصل ارتفاع حاد في صادرات تلك المنطقة من المعادن، مثل الألومنيوم والزنك والنحاس والنikel، فضلاً عن الأخشاب اللينة (التي تنافس الأخشاب المدارية) وذلك نتيجة للهبوط الشديد في النشاط الصناعي، وبالتالي، نتيجة لانخفاض الطلب المحلي، ولتعزيز حرية التصدير لدى المؤسسات، وللجهود الرامية إلى زيادة حصائر النقد الأجنبي.

١٨ - وفي الوقت نفسه، يمكن أن يعزى بعض من النمو الذي شهده الطلب في أسواق السلع الأساسية الدولية إلى الضغط الذي يمارسه قسم من البلدان النامية لزيادة حصائر التصدير بغية خدمة ديونه الخارجية وتلبية احتياجات برامح التكيف الهيكلي.

١٩ - كما أن عرض السلع الزراعية كثيرة ما يتأثر بالظروف المناخية في المناطق المنتجة. وقد جاء استمرار وجود فائض في عرض عدد من السلع في أوائل السبعينيات نتيجة لجملة أمور منها ضخامة الاستثمار الجديد في هذا القطاع، وتعاقب عدة سنوات شهدت ظروفها مناخية مؤاتية ومحاصيل وفيرة، علماً بأن الأسعار قد سجلت انخفاضات جديدة (على سبيل المثال، المشروعات المدارية والحبوب والقطن في عام ١٩٩٢/١٩٩٣). وفي المقابل، ساعد تقلص المحاصيل وتضاؤل الكميات المتوقع جنيهاً منها، بسبب الظروف المناخية غير المؤاتية، في رفع أسعار القطن وبعض المحاصيل الغذائية في أواخر عام ١٩٩٢/أوائل عام ١٩٩٤.

باء - التطورات الأخيرة في أسعار السلع الأساسية

٢٠ - تبين الرسوم البيانية، أدناه، أن أسعار السلع الأولية غير النفطية استمرت في الهبوط خلال معظم فترة أوائل السبعينيات، جاعلة من سنة ١٩٩٢ خامس سنة، على التوالي، تشهد هبوطاً في أسعار هذه السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية. وقد انخفض الرقم القياسي الموحد الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالنسبة للأسعار الاسمية، بالدولار، للسلع التي تصدرها البلدان النامية، وذلك بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٣، بعد انخفاضه بنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٦ في المائة في عام ١٩٩١. ووفقاً لقيمة الدولار الثابتة لعام ١٩٩٠ (بعد أن يستخدم كعامل لتخفيف القيمة، الرقم القياسي لقيمة الوحدة بالنسبة لصادرات السلع المصنعة التي تتجه من الدول الصناعية الكبرى الخمس إلى البلدان النامية)، كان الرقم القياسي لعام ١٩٩٢ أقل من متوسطه الطويل الأجل بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة، وهو أدنى مستوى تم بلوغه في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إلا أن الرقم القياسي بدأ يرتفع في خريف عام ١٩٩٢.

وظهر، منذ ذلك الوقت، اتجاه تصاعدي واضح (ارتفاع بنسبة ١٣ في المائة بين آب/أغسطس ١٩٩٣ ونيسان/أبريل ١٩٩٤) نشأ أساساً عن انخفاض المحاصيل وتضاؤل الكميات المتوقع جنيهاً منها، وعن تحسن الحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة المعهود.

٢١ - وكانت أسعار المشروبات المدارية هي التي تأثرت أشد التأثير على العدّى الطويل، إذ هبطت إلى مستويات دنيا تاريخية بعد انخفاض حاد، بنسبة ١٤ في المائة، طرأً عليها في عام ١٩٩٢. وقد أدت الأحوال المناخية المؤاتية، التي رافقتها سياسات تصدير صارمة في العديد من البلدان المنتجة، إلى زيادة العرض والمخزونات إلى مستويات غير آنابلة للإدامـة. وفي منتصف عام ١٩٩٢، هبطت أسعار البن القوي إلى أدنى مستوياتها منذ ٢٢ عاماً. وهبطت أسعار الكاكاو بنسبة ٨ في المائة تقريباً، مسجلة أيضاً أدنى مستوياتها. أما الانتعاش الذي شهدته، فيما بعد، أسعار الكاكاو وإلى حد أكبر، أسعار البن، فقد نتج عن التقديرات المتبدلة لمحاصيل عام ١٩٩٤/١٩٩٣ واحتياط منتجي البن بالمخزونات. وفي بداية شهر أيار/مايو ١٩٩٤، بلغت أسعار البن القوي أعلى مستوياتها منذ حزيران/يونيه ١٩٨٩. وانتعشت أسعار الشاي في آخر عام ١٩٩٢ بسبب مشاكل الطقس في سريلانكا والهند والبلدان المنتجة في إفريقيا، إلا أنها هبطت من جديد في ربيع عام ١٩٩٣.

٢٢ - وهبطت أسعار الأغذية بصورة معتدلة (بنسبة ٢ في المائة) في عام ١٩٩٢، وذلك بعد انخفاضها بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩١. إلا أن، ظهرت علامات انتعاش بسيط في أواخر عام ١٩٩٣، وازدادتوضوحاً في أوائل عام ١٩٩٤. وارتفعت أسعار الحنطة في عام ١٩٩٢ نتيجة لانخفاض الناتج من المحاصيل ذات النوعية الجيدة في استراليا والأرجنتين وكندا، ولزيادة الطلب، أكثر من المتوقع، في البلدان المستوردة الهامة. وأفضت قلة المحاصيل في اليابان، وفي بعض البلدان الآسيوية، وقد نجمت عن رداءة الطقس، إلى رفع أسعار الأرز في العالم منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣. وانتعشت أسعار السكر في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ إثر انخفاض كبير طرأً عليها في عام ١٩٩١. وإن تبؤات انخفاض الانتاج في البلدان الآسيوية الكبيرة، مثل الهند والصين، وعدم الاطمئنان الذي يكتنف امدادات السكر الكوببي، وإمكانية ارتفاع الطلب على الواردات في الاتحاد السوفييفيتي السابق، قد ساعدت في رفع أسعار السكر منذ ذلك الحين.

٢٣ - وتمثل الزيوت النباتية والبذور الزيتية المجموعة الوحيدة من السلع الأساسية التي ارتفع الرقم القياسي لأسعارها خلال السنوات الأربع الأخيرة، بالرغم من أن هذا الارتفاع بدأ من مستويات منخفضة جداً. وظلت أسعار زيت النخيل وزيت جوز الهند مرتفعة بصورة عامة بسبب نقص الانتاج الناجم عن الأحوال المناخية والنقص في زيت بذر اللفت (وهو منتج بديل)، وتدني مخزونات زيت النخيل. وحافظت أسعار الزيوت النباتية، ككل، على زخم صاعد حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، إلا أنها هبطت، منذ ذلك، هبوطاً طفيفاً.

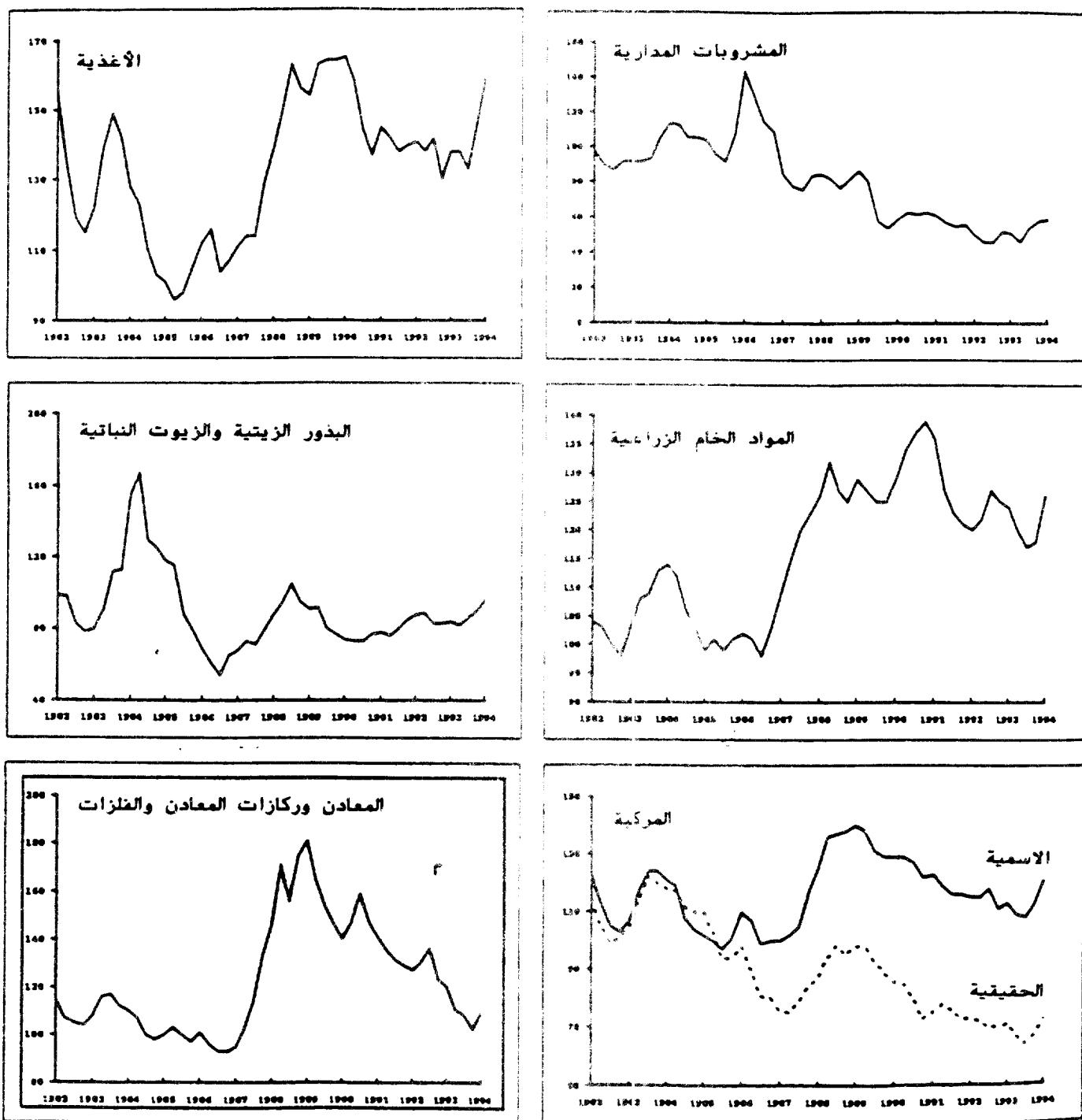
٢٤ - وطرأً على أسعار المواد الخام الزراعية هبوط خفيف، بنسبة ٢ في المائة تقريباً، في عام ١٩٩٣، وذلك بعد انخفاض بنسبة ٢٢ في المائة طرأً عليها في عام ١٩٩٢. وكان الهبوط بارزاً بصورة خاصة

الشكل

الأرقام القياسية رباع السنوية لأسعار السلع الأساسية

من عام ١٩٨١ إلى عام ١٩٩٤ (الربع الأول)

(١٠٠ = ١٩٨٥)



بالنسبة للقطن والجوتة منذ عام ١٩٩٣، في حين أن الأسعار ارتفعت بالنسبة للأخشاب المدارية وأخشاب المناطق المعتدلة على حد سواء. وظلت أسعار القطن على مستويات منخفضة خلال معظم الفترة، باستثناء نهاية عام ١٩٩٢، بسبب ركود الطلب على الواردات في أوروبا واليابان. وفي الربع الأول من عام ١٩٩٤ ارتفعت الأسعار بنسبة ٥٠ في المائة بالمقارنة مع تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣. وتشمل الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة: انخفاض الانتاج العالمي بسبب الأحوال المناخية غير المؤاتية، والأمراض والأضرار التي تسببها الأوبئة، وتآكل المخزونات، وازدياد واردات الصين، والقرارات التي اتخذتها بعض الحكومات بحظر تصدير القطن أو فرض الضرائب عليه. وظلت أسعار المطاط الطبيعي مستقرة نسبياً، وقد ساعد على ذلك ما اشترته المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي من مخزونات احتياطية.

٢٥ - وانهارت أسعار الفلزات والمعادن في أوائل التسعينيات (انخفضت بنسبة ٩ في المائة في عام ١٩٩١، و ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ و ١٥ في المائة في عام ١٩٩٣)، وسط ركود طال مدته في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وتشاور متزايد إزاء الاحتمالات الاقتصادية العالمية. وتميزت أسواق الفلزات إجمالاً بمستويات عالية من المخزونات نجمت عن فائض العرض من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وتقلص الطلب نتيجة لانكماس النشاط الاقتصادي، وعجز المنتجين الرئيسيين عن الحد من الانتاج. وأدت تدفقات الصادرات الكبيرة من الاتحاد السوفيتي السابق إلى هبوط أسعار الرصاص والزنك وركاز النيكل خصوصاً. وساهم ضعف صناعة السيارات وصناعة البناء في تخفيض أسعار الرصاص والزنك وركاز الحديد. وما يشير قليلاً إلى ببعض البلدان النامية، أسعار النحاس وعدد من الفلزات الثانوية، الآخذة في الهبوط منذ عام ١٩٩٠، إلا أن ظهور علامات انتعاش اقتصادي في بعض البلدان المتقدمة النمو ساعد في رفع أسعار معظم الفلزات، ولا سيما النحاس، منذ أوائل عام ١٩٩٤.

جيم - التوقعات القصيرة الأجل

٢٦ - ستظل العوامل الطويلة الأجل، ومنها التقدم التكنولوجي والأنماط الديموغرافية والغذائية المتغيرة، تساهم في تخفيض أسعار السلع الأساسية. إلا أنه يجوز أن يؤدي عوامل قصيرة الأجل إلى كبح هذا الاتجاه أو عكسه مؤقتاً. ولهذا السبب، تبعث الاحتمالات القصيرة الأجل، المتعلقة بأسعار معظم السلع الأساسية، على شيءٍ من التفاؤل، لكن من غير المتوقع أن يؤدي ذلك إلى عكس الاتجاهات الطويلة الأجل لأن أسعار السلع الأساسية.

٢٧ - ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على السلع الأساسية نتيجة لتحسين الحالة الاقتصادية في البلدان المتقدمة النمو الرئيسية. وتشير بعض التنبؤات^(٣) إلى إمكانية حدوث انتعاش أقوى للنشاط الاقتصادي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي خلال عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥، بالمقارنة مع عام ١٩٩٣. ويتوقع أيضاً أن يكون الانتعاش قوياً جداً في الولايات المتحدة واستراليا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وسيظل معدل النمو عالياً في جنوب شرق آسيا وفي جنوبها، إلا أنه سيفتقد بعضاً من زخمه في البلدان الرئيسية المستوردة للسلع الأساسية، ولا سيما الصين. ولا يحتمل أن يؤدي استمرار التكيف الاقتصادي في أوروبا الشرقية إلى زيادة الطلب على السلع الأساسية، على الأقل في المستقبل القريب. ويفترض في ازدياد الطلب على الواردات، نتيجة لتحسين آفاق النمو، وبالتالي لازدياد

الاستهلاك، أن يكون مفيدا، بصورة خاصة، لأسعار الفرزات والمواد الخام الزراعية. ومن المتوقع كذلك حدوث انتعاش دوري ملحوظ في أسعار الفرزات الأساسية، بما فيها الزنك والنحاس والألومنيوم. وينطبق ذلك على الألومنيوم بالذان نتيجة، أيضا، لتخفيضات الانتاج التي شرعت فيها بلدان منتجة هامة، منها الاتحاد الروسي، خلال النصف الأول من عام ١٩٩٤. كما أن الاحتمالات جيدة بالنسبة للمطاط الطبيعي، نظراً للنمو الذي تشهده، من جديد، الصناعات المتعلقة بالسيارات وصناعة الأطهر.

٢٨ - وإن الظروف المناخية غير المؤاتية، وانخفاض المحاصيل الذي يتوقع أن يحصل بسببها، سترفع أسعار بعض السلع الزراعية في الأجل القصير. وهذا ينطبق أساسا على القطن، نظراً إلى تدني المحاصيل عن المستويات التي كانت متوقعة للعام ١٩٩٤/١٩٩٣ في الصين وباكستان، وذلك نتيجة لمرض فتك بالقطن في هذين البلدين. أما بالنسبة للبن، فإن القلق بشأن الاحتمالات المتعلقة بالمحاصيل في البرازيل وكوت ديفوار وكولومبيا فضلاً عن المكسيك (إثر الارتفاعات التي اندلعت في شباباس، أهم الولايات المنتجة للبن)، بالإضافة إلى التخفيضات التي حصلت في طاقة الانتاج (والتي كانت تتجلّى، بالفعل، في انخفاض المخزونات)، سيساعد، هو أيضا، في دعم الأسعار.

٢٩ - ولا يحتمل أن يظهر، في الأجل القريب، الأثر الذي ستحدّثه جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، المنتهية في كانون الأول ديسمبر ١٩٩٣، في أسعار السلع الزراعية. ووفقاً للوثيقة الختامية، ينبغي أن تقلل الدول الصناعية من حاجز الاستيراد والإعاثات المقدمة للمنتجين المحليين وإعاثات التصدير بمعدل الثلث خلال السنوات السبعة المنتهية في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠. وبالنسبة للبلدان النامية، تمدد الفترة إلى ١٠ سنوات، بينما تعنى من ذلك أقل البلدان نموا. وفي هذا السياق، يركز الاهتمام بصورة أساسية على إلغاء الإعاثات المباشرة المشوهة للأسعار، وذلك من جانب مصدريين رئيسيين اثنين للأغذية، الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وبالتالي التدريجي لهذه الإعاثات، مع تعادل كل العوامل الأخرى، يفترض أن ترتفع تدريجياً أسعار الأغذية المنتجة في المناطق المعتدلة، ولا سيما الحبوب (القمح بصورة خاصة). وقد يفتح هذا التطور فرص تصدير جديدة لموردين قادرين على المنافسة ينتهيون إلى البلدان النامية. ومن جهة أخرى، فإن بعض البلدان النامية التي تعتمد على شراء القمح وغيره من السلع الزراعية بأسعار بخيسة نسبياً ستواجه تدريجياً واقع السوق العالمي.

ثالثا - الروابط الانمائية بين قطاع السلع الأساسية وقطاعات الاقتصاد الأخرى

ألف - الإطار المفاهيمي

١ - مفهوم الروابط

٣٠ - يربط القطاعات الاقتصادية بالقطاعات الداخلية الأخرى عدد من الروابط المباشرة وغير المباشرة^(٤). وتتألف الروابط المباشرة من:

(أ) الروابط الخلفية: وهذا يعني قيام قطاع معين باستخدام مدخلات من السلع والخدمات يزوده بها منتجون محليون (توفير المدخلات):

(ب) الروابط الأمامية: وهذا يعني قيام قطاع معين ببيع نواتجه إلى زبائن محليين بصفتها مدخلات في عملية الانتاج (استخدام المدخلات)^(٤).

٢١ - إن استخدام المدخلات التي تنتج في البلد لا يؤثر فقط في القطاعات المرتبطة مباشرة ببعضها، بل كذلك في القطاعات التي توفر السلع والخدمات التي يستعان بها في انتاج المدخل. وهم جرا. وينجم عن هذه الروابط غير المباشرة رفع النواتج والعملة إلى مستويات أعلى من تلك التي يتم بلوغها بفضل الرابط المباشر. وعلاوة على ذلك يزداد الانفاق على الاستثمار والاستهلاك في الاقتصاد كله، بسبب الأثر التضاعفي. وعندما توفر مشاريع السلع الأساسية هيكل أساسية وخدمات اجتماعية مثل التعليم والرعاية الطبية وتؤمن المساكن للموظفين، تزداد الروابط الإنمائية قوة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تسهم الروابط في تنمية القطاعات التي تبدو غير مرتبطة بالنشاط الأصلي^(٥).

٢٢ - وتساهم الروابط الموسعة أيضا، إلى جانب الأثر الذي تحدثه في توليد الناتج وإيجاد الوظائف والنمو الاقتصادي، في تحسين إدارة المشریع في البلد ورفع مستوى التكنولوجيا والمهارات لدى القوى العاملة المحلية. ومن الممكن أيضا أن يمتد أثر التكنولوجيات الجديدة والمهارات المحسنة إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى، فتوسيع بذلك أساس التنمية الاقتصادية.

١٠ - الروابط والتنوع

٢٣ - هناك علاقة وثيقة بين عملية التنويع وإنشاء الروابط. وينطوي إنشاء الروابط بدأه على التنويع، حيث أنه يتراافق عموما مع ظهور أنشطة جديدة في الاقتصاد. وهذه الأنشطة يمكن أن تكون إما أنشطة منشأة للروابط أو أنشطة ناتجة عن الروابط.

٢٤ - وننظرا إلى أن فوائد ومشاكل التنويع ذاته مشتملة بالفعل في عدد من الدراسات^(٦) فإن التركيز في هذا التقرير لا ينصب إلا على حالات الروابط الإنمائية للتنويع^(٧).

٢٥ - ويزيد التنويع الرئيسي من درجة تجهيز المنتجات الأولية المتوفرة محليا. وهذا التنويع منشئ للروابط بطبيعته، حيث تجري مراحل إضافية من التجهيز في البلد. وعلاوة على ذلك، فإن التنويع الرئيسي، بوصفه ناشطا صناعيا، ذو أثر مهم على تكوين المهارات في البلد. وننظرا إلى أن تطوير الصناعات التحويلية القائمة على الموارد هو أمر حيوي لتكثيف الروابط في أي بلد، فإن قدرًا كبيرًا من المناقشة المتعلقة بالروابط سيحصل بالتنوع في اتجاه صناعات التجهيز إما لأغراض التصدير أو للاستهلاك المحلي.

٣٦ - أما التنوع الأفقي، الذي هو التنوع على صعيد السلع الأساسية، فلا يكون منشأ للروابط إلا إذا أنشأ النشاط الجديد روابط مباشرة وغير مباشرة أكثر مما ينشئه النشاط التقليدي. وفي كثير من الحالات، يلزم توفر نوع مختلف من الخبرة الفنية لإنتاج وتسويق المنتجات الجديدة. ونتيجة لذلك، فإن التنوع الأفقي يؤدي إلى إنشاء روابط جديدة ويسمح أيضاً في تراكم مهارات جديدة في البلد. فمثلاً، يمكن توقيع زيادة كثافة الروابط في حالة محاصيل الازهار أو الفاكهة والخضير خارج مواسمها (خدمات التخزين والتقل والتعبئة والتأمين والتسويق، وما إلى ذلك) بالمقارنة بإنتاج وتصدير السلع الأساسية السائبة مثل السكر أو البن^(١٢).

٣ - الروابط والتنمية

٣٧ - تختلف درجة الترابط فيما بين مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني باختلاف مستوى التنمية في البلد. ويتم إنشاء الروابط المشتركة بين القطاعات بصورة يسيرة للغاية في البلدان المتقدمة التي تكون اقتصاداتها، بصفة عامة، أكثر تنوعاً عن اقتصادات البلدان النامية وتتوفر لديها البنية الازمة من المهارات. وعلاوة على ذلك، فإن الأنشطة الاقتصادية قد بلغت كتلة حرجية في البلدان المتقدمة التي يساعد على جعل عملية إنشاء الروابط مجدية من الوجهة الاقتصادية.

٣٨ - وفيما يتعلق باستراتيجيات التنمية، لا يعتبر إنشاء الروابط ولا التنوع هدفاً في حد ذاته. ويلزم أن تؤخذ في الاعتبار، من بين عوامل أخرى، عند وضع استراتيجيات التنمية مزايا سياسات التنوع المجدية التي ترد مناقشة لها في وثائق أخرى^(١٤) ومزايا الروابط على النحو الموجز أعلاه. والأمر الذي يهم حقيقة ليس هو كثافة الروابط فحسب، بل أيضاً كونها مجدية من الوجهة الاقتصادية ومتسقة مع الميزة النسبية الدينامية للبلد. وينبغي في هذا الصدد ألا يغيب عن البال الكفاءة من حيث التكلفة والقدرة التنافسية.

٣٩ - وينبغي أن ينظر إلى معيار الكفاءة من المنظور الطويل الأجل. والتكاليف الأولية المتصلة بإقامة الروابط مرتفعة في البلدان التي تكون كثافة الروابط فيها منخفضة، وقد لا تكون الصناعات الجديدة مجدية في البداية. ومن ثم، ينبغي أن يسمح بـ "فترة تعلم" لكي يتمكن البلد من تطوير ميزة النسبية الدينامية، مثلاً في تجهيز المواد الأولية المحلية الرخيصة نسبياً والمتوفرة.

٤٠ - وفي الوقت ذاته، يمكن للحكومات أن تحدد أولويات أخرى بخلاف الكفاءة الاقتصادية المجردة. فالآهداف الاجتماعية أو السياسية مثل إنشاء فرص عمل، أو التنمية الإقليمية، أو السيطرة الوطنية على كامل سلسلة التجهيز في قطاع معين قد تكون ذات أهمية خاصة. وبالتالي فإنه يمكن اختيار تطوير الروابط بصرف النظر عن كفاءتها الاقتصادية. ومن الناحية الأخرى، فإنه إذا كانت مثلاً زيادة الحصائر الأجنبية تمثل أولوية عالية جداً، يمكن للحكومات أن تخذل تشجيع الأنشطة المغلقة ذات الوجهة التصديرية، التي ترتبط ببقية الاقتصاد بروابط منخفضة الكثافة.

٤١ - وقد اضطط بعدد من الدراسات القطرية عن الروابط^(٥) بهدف تحديد القطاعات "الرئيسية" التي تظهر أكبر قدر من كثافة الروابط أو الترابط مع القطاعات الأخرى. وكان الغرض من الدراسات هو اكتشاف القطاعات أو القطاعات الفرعية التي ينبغي أن تثال اهتماما خاصا في برامج التنمية، لا بسببفائدة المتصلة لنواتجها فحسب، بل لأنها لديها أكبر إمكانية لتنشيط نمو وتنمية القطاعات التي توجد أعلىها وأسفلها^(٦).

٤٢ - وهذه الدراسات تفطلي أساساً الحوادن الساكنة التي يمكن تحديدها كمياً للروابط. ووفقاً للمعايير الإنتاجية الحالية، فإن الصناعات التحويلية تظهر أعلى كثافة لروابط الانتاج بالنسبة لغيرها من القطاعات. وفي سياق البلدان النامية، يصدق هذا بصفة خاصة في حالة الانتاج من الصناعات التحويلية الوسيطة القائمة على استخدام الموارد الطبيعية (مثل منتجات الفرز والنسيج، أو الحديد والصلب، أو المنتجات الخشبية)، التي تتميز بروابط خلفية قوية وأمامية قوية. وأيضاً بالنسبة لإنتاج السلع المصنعة تصنيعاً نهاية (الخشبية)، التي تتميز بروابط خلفية قوية وأمامية ضعيفة. وفي داخل القطاع الأولي، يتسم وضع الزراعة بكثافة أفضلاً كثيراً من التعدين في هذا الصدد، ولا سيما لأن عملية تجهيز المنتجات الزراعية يسيرها نسبياً ويمكن الإضطلاع بها بتكليف استشاري أقل من تلك التي تلزم في حالة المعادن والفلزات. وعلاوة على ذلك، فإنه يتتوفر للزراعة نطاق أكبر لاستخدام المدخلات المنتجة محلياً بالمقارنة بقطاع التعدين، حيث استخدام المدخلات المادية محدود ومعظم المعدات الرأسمالية مستوردة. ومع ذلك يمكن أن يكون لمشاريع التعدين آثار إنسانية إيجابية من حيث روابطها مع صناعات الخدمات، مثل صيانة المعدات.

٤٣ - وفيما يتعلق بأثار الروابط على العمالة، تبدو الصورة مشابهة إلى حد ما، حيث تنخفض درجة الروابط للقطاعات من الصناعة التحويلية إلى التعدين. وتتصدر إمكانية توليد فرص العمل من خلال الروابط اتصالاً وثيقاً بحسب رأس المال إلى العمل في مختلف القطاعات على طول سلسلة التجهيز. وبصفة عامة، يميل قطاع المعادن والفلزات، الذي يعتمد على كثافة استخدام رأس المال في معظم الأحوال، إلى توليد عدد أقل من فرص العمل في المراحل الأولى لعملية التجهيز، مع ازدياد كثافة استخدام اليد العاملة في المراحل المتقدمة، أي في صناعة تشفيل المعادن. ويبدو أن تجهيز الأخشاب يتميز بارتفاع نصيب العمل وبالتالي توفر له إمكانية أفضل لتوليد فرص عمل بالمقارنة بالمعادن والفلزات. وتوجد أعلى إمكانية لتوليد فرص العمل عن طريق الروابط في الأنشطة القائمة على الزراعة كتجهيز الأغذية، والمنسوجات، والمنتجات الجلدية.

٤٤ - ومسألة ما إذا كانت الروابط تنشأ مع المؤسسات الكبيرة أو الصغيرة لها صلة بالأثر الانمائي للتنوع، وأحياناً يميل الانتاج الكبير النطاق ذو الوجهة التصديرية للمعادن والمحاصيل المزرعية أن يعمل بوصفه قطاعاً منفرداً في الاقتصاد الوطني، معتمداً على استيراد المدخلات مثل السلع الرأسمالية أو الأسمدة ومصدراً لجزء كبير من نواتجه. ونتيجة لذلك، تظل آثار هذه المعايير الإنتاجية من حيث تشجيع تكوين الروابط الانمائية ضعيفة نسبياً.

٤٥ - ويبدو أن القطاعات الصغيرة النطاق تكون لها روابط أوثق بالاقتصاد المحلي. وفيما يتعلق بالروابط الخليجية، من الأرجح أن تنتج محلياً مدخلات المؤسسات الصغيرة النطاق، بما في ذلك أدوات الانتاج، وإمكانية حصول صغار الحائزين على التمويل، وبصفة خاصة على النقد الأجنبي لأغراض الاستيراد أصعب في حالتهم منها في حالة كبار المنتجين، بحيث كثيراً ما يتذرع عليهم الحصول على المدخلات والمواد من الخارج. وعلاوة على ذلك، فإنه نظراً إلى أن القطاع الصغير النطاق، بصفة عامة، يستخدم تقنيات أكثر كثافة من حيث استخدام اليد العاملة، فإن الآثار المتعلقة بالعملة للروابط المتولدة عن ذلك من المرجح أن تكون أكثر أهمية بالمقارنة بتلك المتولدة في القطاع الكبير النطاق الأكثر كثافة من حيث استخدام رأس المال. وتعمل روابط القطاع الصغير النطاق بمنشآت التجهيز الحديثة على تشجيع تحسين الإدارة والمعارض التقنية، وهي أمور لها أهمية حيوية في البلدان النامية.

٤٦ - وللتغلب على القيود الناشئة عن محدودية الحجم، تميل أيضاً أحياناً المؤسسات الصغيرة إلى تكثيف روابطها فيما بينها عن طريق إنشاء تجمعات صناعية^(١٧) التي هي عبارة عن شبكات للأعمال التجارية تتالف من شركات مركزية جغرافياً تعمل في قطاع صناعي معين. وترتبط الشركات ببعضها من خلال ترتيبات التعاقد من الباطن، وتتقاسم المعلومات بشأن المنتجات والتكنولوجيا الجديدة أو المحسنة ومجموعة من الروابط والقيم الاجتماعية المشتركة. لذلك فإن الروابط المشتركة بين الشركات، الناشئة عن التجمعات الصناعية، تعمل أيضاً على تعزيز القدرة التنافسية للشركات الصغيرة ولها أثر دينامي مهم على المهارات والتكنولوجيا في القطاع ذاته، ومن خلال الآثار العرضية، على بقية الاقتصاد كذلك.

باء - القيود على تطوير روابط قطاع السلع الأساسية في البلدان النامية

٤٧ - نتيجة للعلاقة الوثيقة بين عملية التنويع وإنشاء الروابط، فإن القيود على التنويع هي أيضاً قيود على الروابط^(١٨). وعلاوة على ذلك، هناك حواجز معينة تحد من نطاق الروابط التي تولد لها سياسة تنويع معينة وتؤدي إلى اختلاف نطاق الروابط التي ينشئها نشاط التنويع ذاته في البلدان المختلفة. وتحتفظ هذه القيود من بلد إلى آخر وتؤثر في الجدوى الاقتصادية للروابط. ويمكن تحديد ثلث فئات رئيسية من القيود هي:

(أ) الأوضاع الأولية (المتوفر من الموارد والظروف المناخية، والحجم الاقتصادي، ومستوى التصنيع في البلد):

(ب) القيود الداخلية (السياسة الاقتصادية، وعدم توفر رأس المال، وعدم كفاية الهياكل الأساسية، وعدم كفاية تدفق المعلومات، والإفتقار إلى، المهارات التقنية والخبرات التسويقية):

(ج) القيود الخارجية (الحواجز التي تعرقل امكانية الوصول إلى الأسواق الأجنبية).

٤٨ - والنتيجة العامة، التي يخلص إليها من الاستعراض الشامل، هي أن العقبات الرئيسية التي تعرقل تطوير الروابط تكمن عادة في مجموعة القيود الداخلية، التي تؤدي العقبات الخارجية إلى تعاظم أثراها عندما يتوجه التوجه الخارجي للقطاعات المنشطة للروابط.

١ - الشروط الأولية

(أ) توافر الموارد والظروف المناخية

٤٩ - يعوق مدى توافر الموارد أحياناً إنشاء روابط اقتصادية. فقد يستحيل تجهيز الموارد المحلية بسبب الافتقار إلى مدخلات تكميلية. فصهر الألومنيوم مثلاً، الذي يتطلب كميات كبيرة من الطاقة، لا يمكن تطويره ما لم يكن في المتناول مصدر كافٍ من مصادر الطاقة. والافتقار إلى سبائك النikel أو التصدير قد يحول دون صناعة النحاس، ونتيجة لذلك لن ينشأ على الإطلاق ما كان يمكن أن ينشأ من روابط. ويمكن أن تحد الظروف المناخية من الفرص السانحة لبلد ما للاستفادة عن محصول تقليدي بمحصول جديد ينشئ مزيداً من الروابط.

(ب) الحجم الاقتصادي للبلد

٥٠ - إن حجم السوق المحلية من حيث عدد السكان والقدرة الشرائية عامل آخر من العوامل التي لها تأثير في دوام المشاريع المنشطة للروابط. ويختصر العديد من الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية، ولا سيما الصناعات في قطاع المعادن والفلزات، لوفورات الحجم. وقد تحفز السوق المحلية الكبيرة إنشاء الروابط إذ تساعد قدرتها الاستهلاكية على إدامة المشاريع الاقتصادية. فإذا لم يبلغ الطلب في السوق المحلية حجماً حاسماً معيناً فلن تنشأ الصناعة ما لم تكن موجهة إلى الأسواق الخارجية. وستمثل المشاكل المحددة المتصلة بالأنشطة التصديرية عائقاً أساسياً في تلك الحالة.

٥١ - ويمكن الحد تدريجياً من أهمية وفورات الحجم والأسواق الازمة لتحقيقها نتيجة للتقدم التكنولوجي. فالانخفاض المباشر لرकاز الحديد مثلاً يخفّن التكاليف ويحد من أهمية وفورات الحجم في إنتاج الفولاذ ويقلص ارتباطها بحجم السوق.

٥٢ - وفي الصناعات القائمة على الزراعة، تتسم وفورات الحجم بأهمية أقل. ولهذا السبب كثيراً ما تنشأ الروابط بين السلع الأساسية والقطاعات في هذه الصناعات، على الأقل في المراحل الأولى، عن طريق الانتاج الرامي إلى تلبية الاحتياجات المحلية. وتأتي الصادرات في مرحلة لاحقة كتكاملة لسوق المحلية. ففي كولومبيا مثلاً، كان إنشاء مؤسسات الصناعة التحويلية، ولا سيما في قطاعات الجلود والتقطن والسكر والكاكاو، موجهاً في بداية الأمر إلى إمداد السوق المحلية، ولم يوجه نحو الصادرات إلا في مرحلة لاحقة. وكان وجود طلب محلي كافٍ على زيت حبوب الصويا وزيت النخيل العامل الأساسي في تطوير صناعة الصويا في البرازيل، وفي تطوير أكثر الصناعات الأفريقية تقدماً في مجال تجهيز زيت النخيل، في كوت ديفوار^(٦).

(ج) مستوى التصنيع

٥٣ - ثمة علاقة دعم متبادل بين التصنيع وإنشاء الروابط. فارتفاع مستويات التصنيع تيسر عموماً إنشاء الروابط التي تسهم بدورها في التصنيع. ويتسم وضع سياسات محددة لإنشاء الروابط الإنمائية بأهمية حاسمة في البلدان المتسمة بانخفاض درجة التصنيع فيها. كما أن عدم القدرة على استخدام المنتجات الفرعية المنتشرة عن الانتاج الأولى أثرا سلبياً في إنشاء الروابط الممكنة. وقد يؤدي افتقار البلد للمهارات، في مجال التصليح والصيانة مثلاً، الذي يقترب عادةً بانخفاض مستوى التصنيع، إلى عرقلة إنشاء الروابط أيضاً.

١ - القيود الداخلية

(أ) السياسة الاقتصادية

٥٤ - إن السياسات المشجعة للتجهيز المحلي للسلع الأساسية وأو الاستعاذه عن المنتجات المستوردة بسلع منتجة محلياً هي من حيث المبدأ سياسات منشئة للروابط. وهي تؤدي، رهناً بأهمية القيود الأخرى، إلى تكثيف الروابط في جميع جوانب الاقتصاد الوطني.

٥٥ - وقد تثور مع ذلك بعض المشاكل فيما يتعلق بالتأثير الإنمائي للروابط في سياق تلك السياسات. ففي حالة استبدال الواردات، أولاً، قد تكون بعض الروابط انشئت بصرف النظر عن الميزة النسبية للبلد نتيجة لفرض تدابير حماية قوية لصالح الموردين المحليين، وبتكلفة باهظة للأقتصاد. وإذا اقتضى الأمر بوجهه خاص أن تكون هذه الحماية دائمة، فقد تظل هذه الروابط مصطنعة وقد يصيبها التوتر، أيا كانت فائدتها من حيث العمالة، إذا ما واجهت المدخلات أو المنتجات النهائية منافسة أجنبية. وفي هذه الحالات، تزداد أهمية الآثار غير المباشرة والдинامية للروابط من حيث مساهمتها في الاقتصاد، وقد تكون عاملًا حاسماً لمواصلة هذه السياسات.

٥٦ - ثانياً، يؤدي الاتجاه المتأهض للتصدير الناجم عن فرض رسوم على الصادرات والمغافلة في تحديد سعر الصرف إلى كبح تطوير أنشطة التجهيز المعتمدة على التصدير، مما يؤدي إلى تراجع قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية. ويؤدي ذلك إلى خنق امكانيات إقامة الروابط، التي يمكن انشاؤها على أساس رشيد اقتصاديًا.

٥٧ - ويستدعي تنوع الروابط وتوسيعها تغييرات هيكلية في الاقتصاد، قد تقاومها جماعات محلية يمكن تتضور من ذلك. وقد تصدر المقاومة عن العاملين في مجال (أ) التصدير المجزي للسلع الأساسية بشكلها الخام؛ و (ب) استيراد السلع التي تستطيع المنتجات المنوعة المحلية منافستها. فإذا أخفقت الحكومة في انتهاج سياسات اقتصادية متوازنة وفي الحصول على دعم سياسي كاف لتنفيذ قراراتها بفعالية، فقد يتقوص نتيجة لذلك نجاح سياسات التنويع بشكل خطير.

(ب) نقص رأس المال

٥٨ - يتطلب إنشاء الروابط استثمارات ضخمة. وتوجه هذه الاستثمارات إما إلى أنشطة جديدة وإما إلى تكثيف الأنشطة القائمة مع الفرص الجديدة التي تتيحها الروابط. وفي حالة الروابط الرجعية، تكون الاستثمارات لازمة لضمان توريد المدخلات إلى الصناعات الجديدة. وفي حالة الروابط الأمامية، تخصص الاستثمارات لإنشاء المؤسسات التي يمكن أن تستخدم التوريدات المتاحة حديثاً من المنتجات الخام أو شبه المصنعة.

٥٩ - وحتى إذا كانت الموارد المالية متاحة بصورة كافية، كما في حالة البلدان المصدرة للسلع الأساسية (ولا سيما البلدان المصدرة للنفط) عند ارتفاع الأسعار في السبعينيات ومطلع الثمانينيات، فإن استخدام هذه الموارد قد لا يؤدي إلى نتيجة مماثلة بالنسبة للبلد. ومن الأمثلة التي تفاق في هذا الصدد إنشاء العديد من المشاريع المكلفة والمنخفضة المردود والتي لا تكاد تربطها بباقي الاقتصاد أية روابط دينامية تذكر^(٣).

٦٠ - ونظراً لأنخفاض قدرة الاقتصاد الوطني عموماً على توليد الوفورات وللطبيعة البدائية للأسوق المالية المحلية، فقد ترتفع أسعار الفائدة ارتفاعاً مفرطاً ويصعب الحصول على التروض. ويتسق ذلك بأهمية خاصة في حالة بعض الصناعات الأساسية التي يتعين أن تقييمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مثل المؤسسات العاملة في تجهيز المنتجات الزراعية، و محلات التصليح الصغيرة، والورشات التي توفر مدخلات ثانوية للصناعات التحويلية أو التي تستخدم منتجات فرعية زراعية ومعدنية. وكثيراً ما تعاني هذه الجهات التي تؤدي دوراً أساسياً في إنشاء الروابط الإنمائية في البلدان النامية من صعوبات شديدة في الحصول على تمويل من النظام المصرفي، وتضطر إلى التعويم على مصادر إقراض أكثر تكلفة وغير رسمية في كثير من الأحيان.

٦١ - ونظراً إلى ندرة المدخلات المحلية، فإن عدداً كبيراً من البلدان النامية يعتمد على تدفقات الموارد المالية من الخارج. وقد يكون الاستثمار الأصلي الذي يمكن أن تنشأ عنه روابط كبيرة بما فيه الكفاية لإثارة اهتمام مصادر التمويل الأجنبية الرسمية والخاصة ولكن الأنشطة التي ستنشأ من خلال هذه الروابط قد لا تكون مفرطة بما فيه الكفاية، لا سيما إذا كانت صغيرة، لمصادر التمويل تلك. كما أن روؤس الأموال الخاصة الأجنبية لا تزال توجه إلى عدد محدود من البلدان، هي عادة البلدان الكبيرة التي يتميز اقتصادها بأنه أكثر تنوعاً وأكثر اعتماداً على السلع الأساسية، والتي لديها هيكل أساسي مادي وبشري^(٤).

٦٢ - وفي هذه الظروف، يضطر العديد من البلدان الأقل تقدماً التي تعتمد على السلع الأساسية إلى التعويم على المساعدة الإنمائية الرسمية التي جزء كبير من استثماراتها، بما في ذلك لاغراض التنويع وإنشاء الروابط. والحالات حرجية بوجه خاص في أفريقيا، حيث تتسع فجوة الموارد مع انخفاض التدفقات المالية الصافية الفعلية وعدم كفاية المدخلات المحلية. كما أن القسم الأعظم من المساعدة الرسمية لا يخصص لتنويع الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية أو إنشاء الروابط^(٥)، ولا تمثل هذه المساعدة دعماً

إلا إذا كانت تساهم في إنشاء البيئة المواتية (الهيكل الأساسي والمساعدة التقنية وتنمية الموارد البشرية وما إلى ذلك).

(ج) قصور الهيكل الأساسي

٦٣ - كثيراً ما يكون قصور الهيكل الأساسي الوطني والإقليمي (مرافق النقل والتخزين، وإمدادات الطاقة والمياه، وشبكات الري، والاتصالات السلكية واللاسلكية) عاملًا حاسمًا في إنشاء الروابط بين قطاعات السلع الأساسية. وقد يؤدي تردي حالة الطرقات أو الخطوط الحديدية التي تربط المنتجين الأولين بالمحصنين ومتناذل الأسواق إلى تأخير جداول الإنتاج والتسلیم. ففي جمهورية تنزانيا المتحدة مثلاً، أدى نقص التمويل المخصص لصيانة الهيكل الأساسي إلى تدهور سريع في شبكة النقل، وترتب على ذلك صعوبات في تسليم المواد الخام إلى مصانع التجهيز. ويتوقف نجاح بعض سياسات التنويع على وجود هيكل أساسي، أو على إنشائه من خلال الروابط، وقطاعات الخدمات المتعلقة به، التي تؤثر بدورها تأثيراً إيجابياً في القطاعات الأخرى وفي عملية التنمية. ف الصادرات البستنة تتطلب مثلاً تخزينًا جيداً ومرافق للنقل الجوي ودعمًا جيداً بالسوقيات. ففي السنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة، اصطدمت جهود التنويع في صادرات البستنة والأزهار المقطوفة بضعف الشحن الجوي. وفي زامبيا، أدى نقص الروابط من حيث مخازن التبريد قرب المطارات إلى إعاقة نشوء صناعة لتصدير الفواكه يمكن أن تكون مجزية.^(٢٧) وفي قطاع مصايد الأسماك، لا بد من إنشاء روابط ترتبط بتوفير خدمات الموانئ، ومخازن التبريد، ومرافق التغليف؛ والافتقار إلى هذه المرافق يؤدي إلى انخفاض حاد في أرباح الاقتصاد المحلي من صادرات الأسماك في بلدان مثل جزر سليمان والكامبودون وموريتانيا و MOZAMBIQUE . ومع مرور الزمن وتتنفيذ السياسات المناسبة، يمكن إنشاء هذه الروابط وأن تعزز النشاط الاقتصادي في البلد تعزيزاً كبيراً.

(د) عدم كفاية تدفقات المعلومات

٦٤ - يتطلب إيجاد الروابط الانسائية تدفّقاً فعالاً للمعلومات بين النشاط الأولي والأنشطة اللازم إيجادها بواسطة هذه الروابط. وتحتسب هذه المعلومات، في الوقت ذاته، بمصادر الإمداد وبمتناذل المنتجات. ويجب، لإيجاد الروابط الخلفية، أن يكون الموردون المحتملون مدربين للاحتجاجات المحددة للنشاط الأصلي ومتمنkin من تقييم قدرتهم على الإمداد بالمنتجات أو الخدمات الازمة. أما في حالة الروابط الأمامية، فتدفقات المعلومات تساعد على تنبية منظمي المشاريع المحتملين إلى الاستخدامات الممكنة للمنتج باعتبار ذلك مدخلاً إلى مختلف خطوط التجهيز والصنع. وأناسب طريقة لتأمين الإعلام لنوعي الروابط كلّيهما هي أن تضطلع الشركة بالنشاط الأصلي. وربما تطلب نشر هذه المعلومات تدخلاً من السلطات العامة أو من منظمات صناعية مثل غرف التجارة والصناعة.

٦٥ - وبالنسبة إلى الانتاج الموجه نحو التصدير، وضمن ذلك الأنشطة التي توجهها الروابط الأمامية، تلزم معلومات عن الأسواق الخارجية، أي عن الفرص المتعلقة بالأسواق، والشركاء التجاريين المحتملين، وفضائل المستهلكين، والمنافسين. وللمعلومات المتعلقة بالمعايير الصحية وبسائر المعايير المعتمدة في البلدان المستوردة أهمية حاسمة بالنسبة إلى إيجاد روابط ناجحة مع قطاعات مثل قطاع التعبئة والتغليف.

(ه) الافتقار الى المهارات التقنية والدراسات التسويقية

٦٦ - يتطلب إيجاد الروابط، من حيث المبدأ، الانطلاق في نشاط جديد أو تكيف نشاط قديم. فلا بد إذا من وجود عقلية تنظيم المشاريع التي تستبين الفرص وتتصرف وفقاً لذلك.

٦٧ - ومن القيود الخطيرة التي تعيق، في بعض البلدان النامية، الانتفاع التام بفرص إيجاد الروابط، انخفاض المستوى التعليمي العام (ارتفاع معدلات الأمية)، والافتقار إلى مهارات محددة. فإنتاج وتسويق الخدمات أو المنتجات، اللذان تدفع إليهما الروابط، وكذلك، بوجه الخصوص تكيف ممارسات الانتاج الموجودة مع المتطلبات المحددة لأنشطة إيجاد الروابط، تستلزم مهارات ودراسات تقنية. وهكذا فإن البلدان التي تعاني نقصاً في الأيدي العاملة الماهرة (الدراءة التقنية) تكون محدودة القدرة على استثمار الفرص التي تتبعها الروابط. ومن الأمثلة على ذلك أن القسم الأكبر من تجهيز الأسماك في موريتانيا لا بد من أن يحصل على مشتركون أجانب، لأن الصيادي المحليين لا يملكون المهارات اللازمة. ومن المهم، في هذا السياق، تأمين التدريب اللازم لتطوير الموارد البشرية المحلية، وإلا تعذر إيجاد الروابط.

٦٨ - ثم إن اقتصار المعارف على زراعة محصول تقليدي معين يجعل من الصعب على صغار المزارعين أن ينتقلوا إلى محاصيل أخرى يمكن أن تتطور بنضل إيجاد الروابط.

٣ - القيود الخارجية

٦٩ - تؤدي وفورات الانتاج، كما يؤدي تيسير المنافذ السوقية، دوراً هاماً في توسيع الروابط وإيجادها. ولذلك يصبح لفرض التصدير أهمية حاسمة. وبخصوصاً حيث تكون السوق المحلية ضئيلة. وفي هذا السياق، يمكن للسياسات التي تتبعها البلدان المستوردة المحتملة أن تفت حائلاً دون النفاذ إلى الأسواق، وبالتالي أن تعيق عن الانطلاق في نشاط إيجاد الروابط. ومن المهم أن يلاحظ، في تقييم الصعوبات التي تواجه التصدير، أن بعضها من هذه المشكلة، فتحط، يمكن أن يعزى إلى سياسات الاستيراد غير الملائمة. أما الجزء الأكبر منها فيحصل بعجز المستوردين، في البلدان النامية، عن النفاذ إلى أقنية التسويق وشبكات التوزيع الدولية في البلدان المستوردة.

(أ) الحاجز التي تعرقل الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة

٧٠ - تتصف نظم الاستيراد في البلدان المتقدمة النمو بأنها متحيزة، إجمالاً، لصالح المواد الأولية وضد المنتجات المصنعة. فالسلع المجهزة التي تصنع نتيجة لإيجاد الروابط الأمامية تواجه، قياساً بالسلع الأولية، تعرفنات جمركية أعلى وحواجز غير تعرفيشية أكثر، وتستثنى من ذلك المنتجات الزراعية التي تؤمن في إطارها، بوسائل مختلفة، حماية الانتاج الأولى في البلدان المتقدمة النمو. وهذا الأمر يثير صعوبات أمام تحول البلدان النامية، في تكوين صادراتها، عن المنتجات الأولية إلى السلع أو المنتجات شبه الجاهزة، وهو التحول الذي يمكن أن يؤثر أقوى تأثيراً في اقتصاداتها فيما يتصل بإقامة الروابط.

٧١ - أما فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية، فحتى لو كانت نسبة ٥٠ في المائة تقريرياً من المصنوعات التي تصدرها البلدان النامية إلى العالم المتقدم النمو مشمولة بنظام الأفضليات المعمم، وضمن ذلك نسبة ٥٠ في المائة تقريباً تمنع معاملة هذا النظام، فإن بعض الأصناف التي تتسم بأهمية بالغة بالنسبة إلى البلدان النامية (ومن ذلك المنتجات الزراعية المجهزة، والمنسوجات، والمنتجات الجلدية، إلخ) هي إما غير مشمولة على الإطلاق بمحاططات نظام الأفضليات المعمم^(٤)، وإما مشمولة به ضمن نطاق محدود فقط (تخفيضات تتمثل في انتصاف التعريفات، واستخدام الحصص التعرفية). ويصبح الأمر نفسه على المبادرة المتعلقة بالحوض الكاريبي. وعلى خلاف ذلك، لا تتضمن اتفاقية لومي قيوداً بشأن المنتجات المصنعة، باستثناء بعض الأغذية والثمار والفواكه المجهزة. ونتيجة لذلك لا بد لهذه المنتجات من أن تواجه معدلات التعريفات الخاصة بالدول الأكثر رعاية. وأعلى هذه التعريفات ينبع على بعض المنتجات والملابس والأصناف الجلدية وعلى الأغذية. ويحتمل لهذا الوضع أن يستمر لأنه حتى التخفيضات التعرفية على المنتجات والملابس، مثلاً، التي اتفق عليها نتيجة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ظل أقل حفظاً من تحت المتوسط (نسبة التخفيض ٢٢ في المائة).

٧٢ - ويضاف إلى ذلك أن هيكل تعريفات الدول الأكثر رعاية، وكذلك، إلى حد أدنى، هيكل معدلات نظام الأفضليات المعمم، يعملان بسبب تصاعد التعريفات ضد التنويع باتجاه المنتجات المجهزة. ففي البلدان المتقدمة النمو، تؤمن حماية متدرجة لمعظم السلع غير المجهزة التي لا تنافس المنتجين المحليين، ثم تؤمن حماية أكبر للأصناف شبه الجاهزة، وإنما تقام حواجز أعلى في وجه الواردات من السلع التامة التجهيز.

٧٣ - وقد تحصلت من جولة أوروغواي التي اختتمت مؤخراً، نتائج هي أقرب إلى التشوش والإبهام فيما يتعلق بتصاعد التعريفات الجمركية؛ فالتخفيضات التي يتلقى على إجرائها في هذه التعريفات لا ترتفع أو تهبط، على نحو واضح، مع ارتفاع أو هبوط مستوى التجهيز. وفي حين أن التعريفات الجمركية التي تفرض على بعض فئات المنتجات ستنتهي بالتدريج وعلى طول إلى سلسلة التجهيز (مثلاً: الأصناف الخشبية، والألياف الصلبة، والمطاط، والزنك، والنيلك، والتبيغ)، فإن نمط التخفيض سيزيد من حدة التجهيز ضد التجهيز في حالة الأصناف الأخرى، ولا سيما الأصناف الزراعية (الصلال والجلود غير المدبوغة والمجلود المدبوجة، والكاكاو، والسمك، والبذور الزيتية، والألياف النسجية، والثمار، والمشروبات، وأصناف الجوز الاستوائية، إلخ)^(٥).

٧٤ - وفي بعض الحالات، تشكل الحواجز غير التعرفية العقبة الرئيسية التي تعيق التنويع الموجه نحو التصدير. ومن أهم الحواجز غير التعرفية: قيود التصدير الطوعية، وضمن ذلك ترتيب المنتجات المتعددة الألياف؛ والحسن؛ ونظم الترخيص التقييدية؛ والضرائب المختلفة؛ والضمادات المتعلقة بالأسعار؛ والضرائب الداخلية؛ والحواجز الموسمية؛ والتقواعد الصارمة المتعلقة بالمنشأ؛ والرسوم المناهضة للاغراق ورسوم المعاملة بالمثل؛ والأنظمة الصحية وأنظمة النظافة العامة. وتبيّن التحليلات أن اللجوء إلى الحواجز غير التعرفية يحصل، خصوصاً، في القطاعات التي هي محمية، بالفعل، بتعريفات جمركية عالية^(٦). ونتيجة لجولة أوروغواي، سيفى أو يخفي بعض هذه الحواجز، ولا سيما في قطاع المنتسوجات

والملبوسات (الانتصاف التدريجي، بحلول عام ٢٠٠٥، لمعاملة الدولة الأكثر رعاية) وفي الزراعة (فرض تعريرات تحل محل الحواجز المفروضة على الصادرات وإلقاء هذه الحواجز بالتدريج على مدى ٦ سنوات).

(ب) الحواجز التي تعرّض الوصول إلى أسواق البلدان النامية

٧٥ - تمثل أسواق البلدان النامية الأخرى إمكانات كبيرة لصادرات المنتجات المجهزة التي تنشأ في هذه البلدان. فاستثمار فرص التصدير في هذه الأسواق يمكن أن يكون أسهل بعض الشيء منه في البلدان المتقدمة النمو لأن متطلبات المستهلكين هي أدنى، في بعض الأحيان، فيما يتعلق بمعايير المنتجات. كما أن نوعية المدخلات المنتجة محلياً أو المنتجات المجهزة محلياً يمكن أن تعرّض درجة أقل من القيود. وينجم عن ذلك أن توسيع التجارة بين بلدان الجنوب يمكن أن يفتح الفرص أمام إيجاد الروابط في البلدان المصدرة. ولكن بالرغم من ارتفاع معدلات النمو المسجلة في التجارة بين بلدان الجنوب، تظل حصة هذه التجارة في الصادرات الإجمالية للبلدان النامية منخفضة جداً^(٧٧).

٧٦ - ويمكن أن يعزى المستوى غير المرغبي للتجارة بين بلدان الجنوب إلى عدة أنواع من العوامل. فأول هذه العوامل هو أن الحواجز الصعبة التي توجد في عدد كبير من البلدان النامية، والتي تجتمع في كثير من الأحيان إلى أن تتفق ما هي عليه في البلدان المتقدمة النمو، يمكن أن تبطئ هذه التجارة. ومن الأمثلة على ذلك أن ارتفاع التعريرات في البلدان الإفريقية المجاورة للسنغال تعتبر قيادة مفروضاً على تجهيز السلع الأساسية الموجهة نحو التصدير في هذا البلد. أما العامل الثاني فهو أن الكثير من الدول يميل إلى انتاج سلع قادرة على المزاحمة بدلاً من انتاج سلع متكاملة. مما يقلل فرص التجارة داخل المنطقة. والعامل الثالث هو أن التجارة تتعرّقل بوجود عدد كبير من العملات التي هي، في العادة، غير قابلة للتحويل، وبنقص العملات الأجنبية القابلة للتحويل، بحيث لا يعود مجرى المعاملات سلساً.

رابعاً - سياسات تشجيع الروابط في قطاع السلع الأساسية

٧٧ - ينبع تحليل التجارب الحاصلة في البلدان التي نجحت حتى الآن في إقامة الروابط (مثلاً البرازيل، تركيا، جمهورية كوريا، كولومبيا، ماليزيا، المكسيك، الهند، وغيرها) إلى الاستنتاجات التالية، أولاً، إن البلدان المذكورة قد انتفعـت إجمالاً، حتى الآن، بظروف مواتية من حيث هبات الموارد الطبيعية والبشرية ومن حيث حجم السوق. ثانياً، إن الجهود الوعية والمتماسكة التي تبذلها الحكومات، موجهة إياها في العادة إلى تأمين الدعم لمنظمي المشاريع الخصوصيين، قد أدت دوراً جوهرياً في تنوع الصادرات القائمة على الموارد والموجهة للروابط، وفي إحلال الواردات. ثالثاً، إن جهود التنويع كانت، بدرجات مختلفة، مدروسة من الخارج، ولا سيما من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. ويضاف إلى ذلك أنه، في حين ساعدت السياسات على إيجاد الروابط، أدى وجود هذه الروابط، بالذات، إلى تسهيل إيجاد المزيد من الروابط. وهذا تختفي الصعوبات الأولية، أو يصبح التغلب عليها أسهل، بتحول البلد، مع الزمن، إلى بلد أكثر تنوعاً وأقوى تصنيعاً.

٧٨ - ويتصل مزيج السياسات التي تنتبع لتشجيع التنويع في إيجاد الروابط بأنه يختلف من بلد إلى آخر. ونتيجة ذلك هي أنه يتعدى عرض مجموعة من السياسات تكون مقبولة عموماً، وحاملة ضماناً صريحاً بالنجاح. لكن بالامكان رغم ذلك، عند الاعتماد على الخبرة الموجودة، استبانت العناصر الأساسية لمجموعة أوسع شمولاً من التدابير يمكن أن تؤدي إلى تحقيق التنويع الموجد للروابط أو إلى دعم هذا التنويع. وهذه السياسات تتضمن عناصر على المستويين الوطني والدولي، وللعناصر ذات المستوى الدولي أهمية أكبر بالنسبة إلى البلدان الفقيرة.

ألف - السياسات الوطنية

٧٩ - إن الإجراءات الداعمة من جانب الحكومات الوطنية والدور التنسيقي الذي تضطلع به لها أهمية بالغة فيما يتعلق بإيجاد جهود التنويع وإيجاد الروابط الإنمائية. ويلزم أن توفر الحكومات مزيجاً متبايناً مرهضاً من الإدارة الاقتصادية الكلية السليمة وخدمات الدعم المحددة، بما يؤدي إلى تهيئة بيئة ممكّنة ومواتية. وفي الوقت نفسه، يؤدي القطاع الخاص دوراً هاماً في السياق الاقتصادي الكلي، حيث أن عدداً من خدمات الدعم يمكن توفيره بأسلوب المساعدة الذاتية عن طريق الرابطات المهنية أو التعاونيات.

١ - السياسة الاقتصادية

٨٠ - تؤكد الأدلة التي تحفل بها الدراسات النظرية المختلفة أن إيجاد بيئة اقتصادية ملائمة والحفاظ عليها أمر بالغ الأهمية لنجاح التنويع وإيجاد الروابط الإنمائية. وينبغي أن يشمل ذلك نوعين من التدابير في مجال السياسات هما: (أ) التدابير التي تساعد على نمو الاستثمار بوجه عام؛ و (ب) التدابير التي ترمي صراحة إلى دعم الأنشطة المنشطة للروابط ودعم عملية إنشاء الروابط ذاتها. وكما ذكر أعلاه، فإن الصناعات التحويلية المستندة إلى السلع الأساسية توفر الإمكانيات الكبرى فيما يتعلق بإيجاد الروابط.

٨١ - ويبدو أن نجاح التنويع في بعض البلدان تحقق بفضل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي كما أن التنويع أسمى في الوقت ذاته في زيادة تلك المعدلات^(٢٨). فكلما ازدادت سرعة النمو الاقتصادي ازدادت السرعة التي يحدث بها تنويع قاعدة الإنتاج والتصدير. وعلاوة على ذلك، يبدو أن النمو في قطاع السلع الأساسية كانت أهميته فائقة في هذا الصدد؛ فكلما كان النمو أكثر سرعة في السلع الأساسية، ازدادت سرعة تنويع الاقتصاد في اتجاه الابتعاد عن السلع الأساسية والاقتراب من الصناعة التحويلية.

٨٢ - وبذا في حالة البلدان القائمة بالتنويع أن مكمن الأهمية هو التزام الحكومة بتهيئة مناخ مستقر في المجالين السياسي والاقتصادي الكلي، متزروناً باتجاه سياسات في مجال التجارة وأسعار الصرف تحفظ حركة الصادرات والاستعاضة عن الواردات بأسلوب يتمتع بالقدرة التنافسية على الصعيد الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت في كثير من الحالات تدابير محددة تشجع على تجهيز المواد الأولية المحلية.

٨٣ - ويتسم التوجه التصديرى وتدابير إصلاح السياسات التجارية بأهمية خاصة بالنسبة لنجاح برامج التنويع وإيجاد الروابط النهائية خصوصاً حينما يكون حجم الأسواق المحلية محدوداً. وتدابير إصلاح السياسات التجارية تمثل أساساً في تدابير تخفيض سعر العملة، التي تعزز القدرات التصديرية، وفي تقليل التحiz ضد الصادرات الناجم عن جملة أمور منها ضرائب الصادرات، وفي تحرير الواردات. وعلى الرغم من تحرير الواردات، الذي يتبع الحصول على المدخلات والمعدات اللازمة، فإن تدابير تخفيض سعر العملة تكون في صالح المنتجين المحليين للمدخلات، وبالتالي في صالح الروابط.

٨٤ - بيد أن استعراض الأدلة التحليلية يبين أن تدابير تخفيض سعر العملة وغيرها من تدابير التكيف المتصلة بتحفيض القيود لم تؤدِّ دائمًا، بذاتها، إلى إحداث زيادة تلقائية وسريعة في الصادرات المستندة إلى الموارد والمنشآت للروابط. وتبيّن بعض الدراسات^(٣٩) أنه لا يوجد ارتباط واضح بين تدابير إصلاح السياسات التجارية، وخصوصاً تخفيض سعر العملة، والتنوع المؤدي إلى إنتاج وتصدير المنتجات، وذلك في حالة أقل البلدان نمواً.

٨٥ - وعلاوة على ذلك، فإن عددياً من البلدان الناجحة لم يقتيد بمبدأ الحياد بين الإنتاج للسوق المحلي والإنتاج للسوق الدولي ونزع إلى (أ) تطبيق قدر من الحماية الانتقائية من الواردات لصالح صناعات التجهيز الحديثة النشأة؛ و (ب) انتهاج سياسات نشطة لتشجيع الصادرات. ويبدو المبرر للتدخل الحكومي أكثر قوة في حالة أقل البلدان نمواً، التي تعاني من آفات التصلب الهيكلي وضعف الهياكل الأساسية وانخفاض الطاقة المهارية وتنسم الأسواق فيها بالتجزء أو النقص.

٨٦ - وفضلاً عن الوسائل المنطقية على تقديم إعانت، فإن حواجز التنويع المؤدية إلى ممارسة أنشطة محددة منشآت للروابط، وبخاصة إنتاج السلع الأساسية المجهزة للتصدير، يمكن توفيرها باستخدام ضرائب الصادرات المتغيرة أو بفرض قيود أو حظر على تصدير المواد الأولية. ففي ماليزيا، تحقق قدر كبير من نشاط تكرير زيت النخيل بفضل الحواجز الحكومية السخية، التي بدأ تطبيقها منذ عام ١٩٧٠ من أجل تشجيع التجهيز الأمامي لزيت النخيل (وبخاصة ضرائب الصادرات المتغيرة، التي تتوقف على درجة التجهيز). ومن أروع الأمثلة على حفز أنشطة التجهيز وإيجاد الروابط بواسطة فرض قيود على تصدير المواد الأولية ما تم في إندونيسيا، حيث فرض منذ أواخر عام ١٩٧٠ حظر على تصدير جذوع الأشجار، مما حفز المصدررين على التحول إلى الخشب الرقائقي والخشب المنثور. وتطبق السياسة نفسها حالياً في صناعة الروطان، حيث فرض حظر تدريجي على تصدير الروطان الخام وشبه المجهز^(٤٠).

٢ - تشجيع الاستثمارات المنشآت للروابط

٨٧ - من بين التدابير المتصلة بالتنوع الوسائل المالية^(٣٩) وتوفير الائتمان التساهلي^(٣٧).

٨٨ - وكثيراً ما تكون التدابير المالية منيطة ارتباطاً وثيقاً بتشجيع الاستثمار؛ ويستعمل بعض منها بوصفه جزءاً من قوانين حفظ الاستثمار. والميزة المحتملة لهذه التدابير فيما يتعلق بأغراض التنويع تمثل في إمكانية استعمالها على أساس انتقائي، كاستعمالها مثلاً لتشجيع الأنشطة المنشئة للروابط. وقد ركزت هذه التدابير في معظم الحالات على التنويع ذي الوجهة التصديرية. والوسائل الرئيسية في هذا المجال هي الإعفاءات الضريبية المؤقتة، وتعجيل معدل استهلاك القيمة، ورد الضرائب، وتخفيض الضرائب على أنشطة منتجة. ويمكن للحوافز المالية أن تستهدف التنويع وصناعات التصدير المنشئة للروابط. وفي كثير من الحالات، تكون الأهلية مشروطة بمتغيرات المحتوى المحلي، التي هي طريقة أخرى لحفظ إيجاد الروابط، أو باستيفاء التزام تصدير ما. وفي كولومبيا، على سبيل المثال، استفادت الصادرات غير التقليدية من رد الضرائب غير المباشرة خلال الثمانينيات. وفي السنغال، اعتمد في الثمانينيات برنامج لإعانته الصادرات وفر الدعم لمنتجات محددة (على سبيل المثال الأسماك المعلبة والأسمدة والأحذية والمنسوجات والمعدات الزراعية). بيد أنه نعى تفتح نطاق هذا الدعم بسبب المشاكل المتعلقة بالعجز في الميزانية الحكومية^(٢٣). وتوجد في كينيا تدابير ترد بمقتضاهما نسبة ٢٠ في المائة من الضرائب على الصادرات من المنتجات^(٢٤). وهناك برنامج لحوافز التصدير ينبع في زمبابوي وتتنقل الصادرات غير التقليدية بمقتضاه مبلغاً نقدياً معيناً من الضرائب يكافئ ٩ في المائة من قيمة تلك الصادرات، بشرط أن يكون الحد الأدنى للمكون المحلي في السلع ٢٤ في المائة من القيمة التصديرية. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى مصدرو المنتجات التحويلية مخصصاً تكميلياً من النقد الأجنبي يكافئ ٢٥ في المائة من الزيادة في أدائهم التصديرية في السنة السابقة^(٢٥).

٨٩ - وقد شجعت بعض الحكومات الاستثماريات الخاصة المحلية بمنح مساعدة سابقة للاستثمار، بما في ذلك تمويل دراسات الجدوى ودراسات الجدوى والمساعدة في العثور على شركاء للاستثمار، وعن طريق ترتيبات ائتمانية خاصة تعطي أفضلية لمشاريع التنويع. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، أنشئت عدة اعتمادات ائتمانية خاصة لهذا الغرض، منها على وجه التحديد (أ) ائتمانات استثمارية لتمويل الاستثمار في إنتاج السلع الصالحة للتصدير ومراقبة جودتها وتسويتها (بحد أقصى نسبته ٩٠ في المائة من مجموع التكاليف الاستثمارية)؛ و (ب) ائتمانات رأسمالية تشغيلية تغطي الاحتياجات المالية لشركات التصدير في مرحلتي ما قبل الشحن وما بعده. ومنذ عام ١٩٩١، يتولى إدارة هذه الاعتمادات ائتمانية مصرف التجارة الخارجية الجديد^(٢٦). بيد أن المساعدة الحكومية لم توجه على وجه التحديد إلى المشاريع المنشئة للروابط.

٩٠ - دور الحكومة في الاضطلاع بالاستثمار دور جوهري، لا سيما في البلدان التي تشارك فيها الدولة مشاركة كبيرة في إنتاج السلع الأساسية الأولية وتجهيزها، خصوصاً المعادن، وهناك مبرر قوي في الاقتصادات الفنية بالمواد الخام لزيادة حصة الاستثمار من الدخل عن طريق جملة أمور منها فرض ضرائب فعالة على إيجار الموارد، وتوجيهه إلى إبراد تلك الضرائب إلى صندوق رأسمال يخصص للاستثمار في مجال التنويع. وقد بذلك محاولات تفاوت درجات نجاحها لاستخدام الإيجارات الطارئة الآتية من صادرات السلع الأساسية خلال انتعاش الأسعار، في التنويع الأفقي والرأسي. فالنجاح في تنويع الاقتصاد الشيلي يعزى

بقدر كبير إلى الفرص التي وفرتها ثروة الموارد التي يتمتع بها ذلك البلد^(٣٦). أما في كولومبيا فقد أنشئ صندوق للتنمية والتنوع تديره الحكومة، ويمول من الضرائب المفروضة على الصادرات من البن، ومساهمات أخرى من منتجي البن، واعتمادات حكومية مباشرة، والقروض الخارجية. وتستخدم الأموال التي تتجمع في الصندوق في تعزيز صادرات غير تقليدية شتى^(٣٧).

٩١ - وفي معظم البلدان النامية، تؤدي ندرة الموارد المحلية إلى جعل التنوع متوقعاً على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. ويمكن للحكومات أن تؤدي دوراً مفيداً في تشجيع هذه الاستثمارات بتوفير "بيئة ممكّنة".

٩٢ - ويمكن للحكومات أيضاً أن تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك المشاريع المشتركة بين الشركات العاملة في قطاع السلع الأساسية وتجهيزها والشركاء الأجانب المناسبين. ويمكن أن تتخذ المشاركة من جانب الشركات الأجنبية شكل التمويل وتوفير الدراسة التقنية والفرص السوقية، فضلاً عن الأشكال الجديدة للمشاركة الأجنبية مثل المساهمة في رأس المال بنسبة الأقلية، وت تقديم الخدمات التخطيمية والتقنية، والترخيص. ويوضح هذا الشكل الأخير من أشكال المشاركة الأجنبية في التجربة البرازيلية المتعلقة بتطوير مجمع أbras - ألونورتي للألومنيوم والألمونيوم^(٣٨).

٢ تقديم خدمات الدعم

٩٣ - تشير الخبرات القطرية إلى أن العنصر الأهم والحاصل في كثير من الأحيان في تنوع الصادرات وإقامة الروابط هو قيام الحكومة بتوفير خدمات دعم محددة^(٣٩). وللحكومة دور قيادي في تطوير خدمات الدعم، بيد أن المشاركة مع القطاع الخاص هي أيضاً ذات أهمية قصوى لأنها تحسن من فعالية هذه الخدمات، ويمكن تحديد مجالات رئيسية أربعة، تتفاوت درجة اشتراك الحكومات فيها، هي: (أ) توفير مرافق البنية الأساسية وصيانتها؛ و (ب) المساعدة في تحديد ووضع مشاريع التنوع القادر على البقاء؛ وفي تحديد وإقامة الروابط في نهاية المطاف؛ و (ج) المساعدة في التسويق؛ و (د) المساعدة في التدريب.

٩٤ - وتتسم التدابير الرامية إلى إزالة العقبات الناجمة عن عدم كفاية مرافق النقل (الطرق؛ وسعة الموانئ والمطارات) وإمدادات المياه والطاقة والاتصالات بأهمية بالنسبة لإقامة الروابط. وجرى على سبيل المثال الضغط على عدد من مشاريع البنية الأساسية في غانا بدعم مالي وتقني أجنبي. وساهم المانحون أيضاً في إصلاح الطرق والسكك الحديدية في جمهورية تنزانيا المتحدة. ومن المشاريع الرئيسية الجارية في ذلك البلد حالياً، وبرنامج الطرق المتكاملة. وأدخل تحسين على نظام النقل الكولومبي في السنوات الأخيرة بن hasil السياسات الحكومية فيما يتعلق بالبنية الأساسية وتشجيع التحويل إلى القطاع الخاص وتنمية المبادرات الخاصة. وأدى هذا إلى تيسير تصدير كثير من السلع الأساسية غير التقليدية والمجهزة، وخاصة الزهور والفواكه والملابس والمنتجات الجلدية. وبهذا يتعلق بالمنتجات الزراعية، تحظى شبكات الري وتوفير مرافق التخزين على مقربة من المطارات والموانئ بالتجهيزات الأساسية.

٩٥ - وهناك سياسة أخرى في مجال الهياكل الأساسية تمهد السبيل بوجه خاص لإقامة الروابط وهي توفير مناطق صناعية كاملة التجهيز أو إعداد موقع ملائمة مع قيام السلطات المحلية أو منظمات التنمية الصناعية بتخصيص المناطق وتوفير خدمات المرافق العامة. ويمكن في هذا السياق أن تترك أعمال التشيد لكي تقوم بها المؤسسات ذاتها أو التعاونيات أو الرابطات أو شركات التشيد^(٤٠).

٩٦ - وتحديد المنتجات القابلة للتصدير وتنميتها هو مجال آخر ذو أهمية حاسمة لنجاح تنوع الصادرات وإقامة الروابط. فالم المنتجات القابلة للتصدير يجب أن تفي بمعايير النوعية التي يطلبها العملاء الأجانب. والتعاون الوثيق بين الحكومات والقطاع الخاص ضروري في هذا الصدد. ومشاركة القطاع الخاص في تمويل هذه الأنشطة (من خلال الضرائب والرسوم التي يدفعها المنتجون والمصدرون على سبيل المثال) ستزيد من فعاليتها. ويمكن أيضاً للمستثمرين الأجانب أن يقدموا مساهمة مهمة عن طريق توفير الخبرة العملية الضرورية.

٩٧ - والدعم الحكومي للأبحاث يشجع القطاع الخاص على اغتنام الفرص المتاحة في مجال برامج التنوع وإقامة الروابط. ويمكن أن يقدم هذا الدعم:

(أ) في شكل برامج محددة (مثل البرنامج الوطني لأبحاث فول الصويا، الذي تموله الحكومة البرازيلية، والذي اشتمل على أكثر من ١٥٠ مشروعًا في مراكز أبحاث وجامعات شتى^(٤١)؛

(ب) من خلال مؤسسات بحثية متخصصة، تنشأ عادة بتمويل حكومي أو برعاية الحكومة (مثل المعهد الماليزي لأبحاث زيت النخيل، المسؤول عن الأبحاث التطبيقية في مجال تكنولوجيا زيت النخيل وتجهيزه، ومعهد الشاي في ملاوي، ومعهد الفوسفات والأسمدة في تونس والهند، ومعهد الأخشاب في إندونيسيا)؛

(ج) من خلال استحداث تدابير قانونية تشجع أبحاث القطاع الخاص.

٩٨ - وكثيراً ما يعوق عدم الالتزام بشروط التنوعية في الأسواق الكبرى، بما في ذلك المعايير الصحية بالنسبة للأغذية، جهود التنوع التي يبذلها المنتجون في البلدان النامية. فرقى التنوعية مهم ليس فحسب في المنتج النهائي، بل أيضاً في المدخلات والخدمات المحلية. فعندما يكون المدخل الانتاجي أو التفليت دون المستوى فقد يؤدي ذلك إلى عدم قبول المنتج والى الحيلة دون قيام الروابط.

٩٩ - ويمكن انتهاج خيارين معاً لزيادة قدرة المنتجين الوطنيين على المنافسة من حيث النوعية. أولاً يمكن للحكومة أن تطبق شكلاً ما من أشكال مراقبة النوعية استناداً إلى معايير دنيا محددة وأن تضع نظاماً لتصنيف النوعية. ولكفالة تنفيذ وإدارة نظم مراقبة مستوى النوعية، ينبغي إنشاء المؤسسات والخدمات المتصلة بمراقبة النوعية بدعم من القطاع العام وأن تكون على مستوى تنافسي دولي. ففي الهند على

سبيل المثال، يقوم مجلس تفتيش الصادرات بإجراء تفتيش قبل الشحن. وينبغي أيضاً إتاحة المعلومات المتعلقة بمعايير النوعية في أسواق التصدير الكبرى. ففي كولومبيا، على سبيل المثال، يتم تقديم هذه الخدمة مجلس التجارة الخارجية. وثانياً، يمكن للمصنعين والمصدرين فرض درجة من الرقابة الذاتية عن طريق رابطاتهم المهنية. ويمكن أن يتعاون العملاء في البلدان المتقدمة النمو أيضاً تعاوناً مفيدة في المسائل المتعلقة بالنوعية. وفي كلتا الحالتين، يكون ل توفير خدمات مراقبة النوعية بالنسبة لسلع الصادرات آثار غير مباشرة كبيرة تؤدي إلى تحسين نوعية الانتاج بالنسبة للسوق المحلية أيضاً.

١٠٠ - وتحديد أسواق التصدير الجديدة واختراقها مشكلة معقدة تتطلب في كثير من الأحيان دعماً حكومياً. بل يصدق هذا بدرجة أكبر في حالة الجهود الرامية إلى تنوع الصادرات بالتحول إلى سلع أساسية أو مصنوعات غير تقليدية لأن: (أ) المصدرین لم يعودوا يستطيعون استخدام قنوات التصدير التي اعتادوا على استخدامها في تجارة السلع الأساسية (ب) لأنهم يواجهون بنظم تسويق مختلفة وأكثر تعقيداً. ومن ثم فإن لتنوع الصادرات صلة قوية بتنمية المهارات التسويقية، التي يمكن حينئذ أن تسهم في تسويق المنتجات الأخرى.

١٠١ - وتشير الخبرات القطرية في مجال تنوع الصادرات، وخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، إلى أهمية الجهود المشتركة في مجال التسويق بين الحكومات ومصدري القطاع الخاص في الأبحاث السوقية وتزويد المنتجات، وخاصة بالنسبة إلى صغار المصدرين ومتواضعيهم.

١٠٤ - وتنوع شيلي لصادراتها بالتحول عن النحاس يعود كثيرا إلى أنشطة ترويج الصادرات التي اضطلاع بها المنظمتان الحكوميةان بروشيلي واسكسم. وكانت شركة بيسكوم المملوكة للحكومة تسوق بنجاح الانتاج الموزامبيقي من الإربیان في أوروبا واليابان. ووضع بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية الأكثر تقدما استراتيجيات عامة/ خاصة لتصدير بعض السلع الأساسية: المنتجات الزراعية غير التقليدية في بوليفيا، والفاواكه والجمبري في كولومبيا، والنفاذ في فنزويلا، والأغذية المجهزة والمنتجات البحرية في الهند، والأخشاب المجهزة في إندونيسيا، وزيت النخيل في ماليزيا، وغير ذلك. ولا تنطوي هذه الاستراتيجيات في معظم الحالات على تسويق مركزي للمنتجات التصديرية بل على خدمات داعمة تقدمها الحكومة لمؤسسات التسويق التابعة للقطاع الخاص.

٤ - توفير التدريب

١٠٢ - في العديد من البلدان يشكل النقص في اليد العاملة الماهرة في مجالات الانتاج، والإدارة والتسويت قيادة خطيرًا لجهود التنويع القابلة للاستمرار، واستغلال الصلات الممكنة. ومن المقبول على نطاق واسع أن تحقيق درجة عالية من التعليم العام يعتبر أمراً أساسياً لإعداد قوة عاملة تتسم بالقابلية للتدريب وبالمرونة. وبالتالي، فإنه ينبغي للحكومات أن تركز على تسهيل الحصول على التعليم العام وعلى تحسين نوعيته.

١٠٤ - وتعتبر المرونة على جانب خاص من الأهمية فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة، التي تنطوي على إمكانية الاستجابة لفرص التواصل المختلفة عندما تصبح متاحة. وفي هذا المجال، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للتدريب التقني، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، الذي يعتبر شرطاً أساسياً لتنمية أنشطة التجهيز الجديدة وتوفير الخدمات. وينبغي أيضاً تشجيع التدريب الإداري العملي، وكذلك اكتساب المهارات التسويقية.

باء - الاجراءات الدولية

١٠٥ - إن الجهدود التي تبذلها البلدان النامية في مجال التنويع، التي تعتبر حاسمة في تنمية الروابط، تستلزم أيضاً دعماً على المستوى الدولي، ولا سيما في شكل إزالة العقبات من طريق الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء وفي شكل زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستهدف مشاريع التنويع، وإزالة العقبات التي تعترض إيجاد الروابط.

١ - الوصول إلى الأسواق

١٠٦ - بالرغم مما حققه جولة أوروغواي من نتائج إيجابية عموماً في مجال الوصول إلى الأسواق، فإنه لا تزال هناك بعض القيود التي قد يكون من شأنها إعاقة عملية التنويع وإنشاء روابط إنمائية في البلدان النامية، وخاصة ارتفاع التعرفات الجمركية والحواجز غير الجمركية. وهناك حاجة إلى إزالة التحiz الضمني ضد بعض الصادرات "المتنوعة" التي منشأها في البلدان النامية.

١٠٧ - والقلق الآخر الذي يساور البلدان النامية فيما يتعلق بالوصول إلى الأسواق يتمثل في تأكيل الأفضليات التجارية في إطار نظام الأفضليات المعمم وغيره من الترتيبات التفضيلية (مثل اتفاقية لومي). وقدمت اقتراحات^(٢) تذهب إلى أنه ينبغي للبلدان المانحة لحق الأفضليات أن تحاول التعمويض عن هذه الآثار السلبية من خلال تغطية أكبر للمنتجات، وتخفيض أو إزالة القيود المفروضة على الواردات التفضيلية، وتبسيط الخطط، مع زيادة الشفافية وتحويل الدخل بصورة فعالة إلى البلدان المستفيدة. وتسمم التغطية الشاملة للمنتجات في نظام الأفضليات المعمم في جهود التنويع وفي إقامة ما يتجم عن ذلك من روابط.

١٠٨ - وإن التقدم الذي يتحقق في مجال الدمج على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي قد يعزز أيضاً عملية التنويع في البلدان النامية، ويؤدي إلى إزالة حواجز التعرفات الجمركية وغير التعرفات الجمركية المفروضة على التجارة فيما بين البلدان المشتركة وينبغي السعي كذلك إلى إيجاد آليات للتمويل والسداد، وذلك بغية تخفيف حدة القيود الناجمة عن عدم قابلية النقد المحلي للتحويل والافتقار إلى الصرف الأجنبي القابل للتحويل.

٢ - المساعدة المالية والتقنية على الصعيد الدولي

١٠٩ - نظراً لنقص الموارد المالية المحلية وتكرار عدم كفاية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة (ولا سيما في إفريقيا) فإن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل تؤدي دوراً مهماً في توفير الأموال للتنمية الاقتصادية. ولكن، حتى الآن، لم يوجه مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المؤسسات المالية الدولية والمانحين الثنائيين نحو تنوع الصادرات المتصلة بالسلع الأساسية. وفضلاً عن ذلك، حتى القروض الراهنة كانت، إلى حد كبير، تفضل مشاريع التنوع الأفقي على: أنشطة التجهيز التي تعتمد على الموارد الطبيعية المحلية، التي لها آثار أقوى بكثير في إنشاء الروابط. وتعتبر المؤسسات المالية الدولية القروض عادة لتنمية المشاريع الخاصة بصفتها هذه.

١١٠ - وفي هذا المجال، قدمت اقتراحات بتخصيص جزء من الموارد في إطار المساعدة الرسمية لاغراض التنوع. ومن بينها مشروع إنشاء صندوق التنوع الأفريقي أو مرفق التنوع في مصرف التنمية الأفريقي^(٤)، الذي من شأنه المساعدة على تسهيل تنوع قطاع السلع الأساسية الأفريقية بإعداد مشاريع تنوع قابلة للاستمرار من الناحيتين التقنية والاقتصادية. ومن شأن هذا أن يسهم إسهاماً كبيراً في تنمية الروابط في هذه البلدان حيث العلاقات المشتركة بين القطاعات ضعيفة بوجه خاص. واقتراح أن تجمع موارد الصندوق من المانحين الثنائيين على أساس طوعي ومن المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

١١١ - وبالإضافة إلى الإقراض لمشاريع التنويع، فإن هناك حاجة إلى إيجاد مناخ محلي داعم، بما في ذلك تنمية ما يتصل به من الهيكل الأساسي والموارد البشرية، وإلى تقديم المساعدة التقنية في دراسات الجدوى المبدئية ودراسات الجدوى والسوق فيما يتعلق بالاستثمارات الموجهة نحو التصدير أو المنشآة للروابط. وكان البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية ووكالات المساعدة الثنائية تشكل الموارد الرئيسية للدعم الدولي للهيأكل الأساسية في شكل قروض ومنح طويلة الأمد بفائدة منخفضة. وهناك عدد كبير من مشاريع المساعدة التقنية تم تمويله على نحو كامل أو جزئي في موارد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي. كما تساعد منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية البلدان في المشاريع بما فيها تمويل السلع الأساسية، من بين أمور أخرى، عن طريق برنامج محالف المستثمرين التي تجمع أصحاب المشاريع في البلدان المضيفة وبلدان المنشأ. ويقوم بتقديم المساعدة التقنية المنطقية على عناصر تنوع التصدير مركز التجارة الدولية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/مجموعة الاتفاقيات العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والمانحون الثنائيون.

خامسا - الخاتمة

١١٢ - لا يزال قطاع السلع المصدر الرئيسي للعمالة، والدخل، والادخار في العديد من البلدان النامية، وما زال يضطلع بدور "محرك النمو". ويمكن أداء هذه الوظيفة بفعالية أكبر عندما تكون الروابط بين هذا القطاع وسائر قطاعات الاقتصاد أكثر تعلويرا.

- ١١٢ - ولذلك، فإن هناك حاجة إلى إدراج إنشاء الروابط وتكثيفها بوصفها عاملًا مهمًا في برامج التنمية. وفي معرض القيام بذلك، يجب الاعتراف بصراحة والتشدد على نحو كاف بالتأثيرات الدينامية لإقامة الروابط وللمساهمة الحاسمة التي توفرها لرفع درجة المهارات والقدرات في مجال تنظيم المشاريع. وإحدى النتائج المحتملة ستكون في إيلاء أولوية أكبر لمشاريع وبرامج إنشاء الروابط في مجال التنويع. وعلى حكومات البلدان النامية، وعلى المجتمع الدولي كذلك، الاستجابة لذلك عن طريق إيجاد إطار سياسي داعم وتوفير المساعدة المالية والتقنية الموجهة توجيهها ملائمة.

الحواشى

(١) انخفض نصيب السلع الأساسية غير الوقودية من مجموع التجارة العالمية للبضائع من ٢٧,٢ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ١٥,٤ في المائة عام ١٩٩٢.

(٢) انخفض مؤشر تقلب الأسعار بالنسبة لمجمل السلع الأساسية (يحتسب في شكل متوسط النسبة المئوية لانحراف الأسعار عن اتجاهها الأسلي) من ٩,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨ إلى ٢,٨ في المائة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٨. بيد أن الأسعار يقيس كثيرة التقلب بالنسبة لبعض السلع الأساسية مثل السكر والموز وبعض الزيوت النباتية والزنك والمنغنيز الخام، بمؤشر تقلب يربو على ١٥ في المائة.

(٣) لمعرفة أنصبة السلع الأولية من مجموع صادرات البضائع بالنسبة لكل بلد من البلدان النامية، انظر دليل الأونكتاد السنوي للسلع الأساسية لعام ١٩٩٢، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 93.II.D.8).

(٥) من بين الدراسات الحديثة، انظر مثلاً "تحديد وتحليل العوامل التي تؤثر في أسواق السلع الأساسية بهدف الحد من التحريريات" TD/B/CN.1/3 الاونكتاد، جنيف، ١٩٩٣ : "الآفاق الاقتصادية العالمية والدول النامية" ١٩٩٤ (البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٤).

الحواشي (تابع)

(٦) من بين العديد من السلع الأساسية التي تأثرت تأثرا سلبيا بالتغيير التكنولوجي الرصاصي (التزايد أنشطة إعادة التدوير) والتصدير (تمويضه بالألومنيوم والصلب الخالي من القصدير) والتنفسن (الاستعاضة وتكنولوجيات توفير المواد) والآلياف الصلبة (الاستعاضة عنها بالمركبات الاصطناعية).

(٧) على سبيل المثال، التنبؤات الصادرة في نيسان/أبريل عن شركة Economic Intelligence Unit Ltd. والنائمة عن استطلاع الرأي الذي أجراه القائمون بالتنبؤات في مجلة Economist: والصادرة عن البنك الدولي في منشوره Global Economic Prospects and the Developing Countries، 1994 (واشنطن، ١٩٩٤).

A. O. Hirschman, The Strategy of Economic Development, New Haven, Yale (٨) University Press, 1958.

(٩) على سبيل المثال، قد يكون للزراعة روابط خلفية مع موردين يعملون لصالحها مثل صناعة تجهيز الفلزات (المعدات)، والصناعة الكيميائية (المخصبات ومبيدات الحشرات)، والبناء (أعمال الري)، والخدمات (إدارة المزارع وتوفير التكنولوجيا). وهي تقيم أيضاً روابط أمامية مع صناعات تحويلية مثل تجهيز الأغذية، والمنسوجات، والصناعة الكيميائية التي تجهز المدخلات الزراعية. ولتحطيم التعدين روابط خلفية مع قطاع تجهيز الفلزات (المعدات) وقطاع الطاقة، وأقوى روابطه الأمامية هي مع صناعة صقل الفلزات.

(١٠) على سبيل المثال، استفادت الصادرات البستانية من تدفق السائحين إلى كينيا بصورة غير مباشرة عن طريق تزايد عدد الرحلات الجوية إلى البلد، وبالتالي زيادة الحيز المتوفر لأغراض الشحن الجوي.

(١١) انظر على سبيل المثال "تحليل الخبرات الوطنية في التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك إمكانات إحلال المحاصيل"، الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٢ (TD/B/CN.1/14); و "الاتجاهات والاحتمالات العالمية للسلع الأساسية، مع التركيز بشكل خاص على حالة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية، في ضوء نتائج الدورة الثامنة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية"، (A/47/398).

(١٢) بغض النظر عن التنوع، قد يتزامن إنشاء الروابط أيضاً مع إيجاد استخدامات جديدة للسلع الأساسية التقليدية. فمثلاً، يذكر أن استخدام قصب السكر في إنتاج الإيثانول في البرازيل قد أنشأ ما يقدر بـ ٦٠٠٠٠ فرصة عمل جديدة في قطاع الإيثانول. (انظر "السوق العالمية للسكر"، الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٤ (UNCTAD/COM/35)، الصفحة ١٢ (من النص الانكليزي)).

الحواشي (تابع)

- (١٣) أنشأ قطاع الأزهار في كولومبيا مثلا، وهو القطاع الذي ظهر في السبعينيات، بحلول عام ١٩٩١، ٤٠٠٠ فرصة عمل مباشرة و٢٠٠٠ فرصة عمل غير مباشرة. وقد عملت الروابط الخلفية، التي أقيمت نتيجة للطلب على المدخلات، على تنشيط إنشاء الشركات العاملة في مجال توريد اللدائن والورق المقوى والأسمدة ومعدات التبريد، وإنشاء شركات الرسم والتصوير الفني، وشركات النقل، ووكالات شحن السلع. انظر "تحليل الخبرات الوطنية في التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك إمكانات إحلال المحاصيل: دراسة قطرية - كولومبيا"، الاونكتاد، جنيف، ١٩٩٤ (UNCTAD/COM/30).
- (١٤) انظر مثلا "الدورة الثامنة للأونكتاد: تقرير تحليلي مقدم من أمانة الأونكتاد إلى المؤتمر" شباط/فبراير ١٩٩٢ (TD/358).
- (١٥) انظر على سبيل المثال، د. بولمر - توماس، تحليل المدخلات - النواتج وقطاع المعادن في البلدان النامية: كلية كوين ماري، جامعة لندن، ١٩٨٩، و "الروابط بين قطاع الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى لل الاقتصاد في أقل البلدان نموا"، اليونيدو، فيينا، ١٩٩١ (ID/WG.515/1 (Spec.))؛ و س. هاغبلید، و ب. هايل، و ج. براون: "الروابط المزرعية وغير المزرعية في المناطق الريفية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى"، التنمية العالمية، المجلد ١٧، العدد ٨، ١٩٨٩.
- (١٦) تبني الاستنتاجات المتعلقة بكثافة الروابط بين مختلف القطاعات، بصورة رئيسية، على البيانات التي توفرها جداول المدخلات - النواتج. ومع ذلك، فإن معاملات المدخلات - النواتج، التي تستخدم لقياس كثافة الروابط، تتميز بكونها ساكنة، في حين تميز كثافة الروابط ذاتها بكونها دينامية وتتطور بمرور الوقت. ونتيجة لذلك لا يمكن الخروج باستنتاجات محددة بشأن كثافة الروابط بين القطاعات.
- (١٧) انظر على سبيل المثال، ك. نادفي، "خبرات المناطق الصناعية في البلدان النامية"، ورقة معلومات أساسية معدة للندوة المشتركة بين الأونكتاد ووكالة التعاون الألماني بشأن دور المناطق الصناعية في تطبيق التكنولوجيا وتنميتها ونشرها، جنيف، ١٩٩٢.
- (١٨) للاطلاع على تفاصيل بشأن القيود على التنوع، انظر "تحليل الخبرات الوطنية في التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك إمكانات إحلال المحاصيل، الاونكتاد، جنيف، ١٩٩٢ (TD/B/CN.1/14).
- (١٩) انظر "The local processing in developing countries of primary commodities" مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف، ١٩٨٦ (UNCTAD/ST/CD/2) الصفحتان ٣٩ و ٤١ من النص الانكليزي.

الحواشي (تابع)

"Trade and industrial policy for sustainable resource-based development: policy issues" (٢٠) انظر، "مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف، ١٩٩٤، achievements and prospects" (UNCTAD/COM/33).

(٢١) يفيد تقرير صدر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بعنوان "دور الشركات عبر الوطنية في الاقتصاد العالمي والاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان النامية على وجه الخصوص، والصلة المشتركة بين الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا والتنمية: الاتجاهات السائدة في الاستثمار المباشر الأجنبي" (E/C.10/1994/2)، إن الاستثمار المباشر الأجنبي للشركات عبر الوطنية كان يمثل زهاً ٧٠ في المائة من مجموع تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية في عام ١٩٩٢، واستفادت منه بصفة رئيسية البلدان الأكثر تقدماً نسبياً في آسيا (٦١ في المائة من الاستثمار المباشر الأجنبي) وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٢١ في المائة)، ولم يزد نصيب إفريقيا عن ٧ في المائة فقط. ورغم الافتقار إلى بيانات مفصلة يعتقد أن جزءاً أصغر من هذه الأموال كان مخصصاً لتمويل مشاريع التنويع.

(٢٢) أفاد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن تدفقات الموارد من المؤسسات المالية الدولية من أجل التنويع المتصل بالسلع الأساسية مع بعض التوجه إلى التصدير مثل نحو ٥ في المائة من مجموع التزاماتها السنوية في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٤. كما أن جزءاً كبيراً من هذه الموارد خصص للتنوع الاقتصادي في المنتجات التصديرية التقليدية كالقطن والبن والمطاط وزيت النخيل. انظر "توفير موارد مالية كافية للتنوع"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، جنيف، ١٩٩٠ (TD/B/C.1/AC/12).

F.R.C. Baban and J. E. Greene, "The export performance of Sub-Saharan Africa, 1970-1990: a survey", IMF working paper, 1992 (WP/92/55) (٢٣) انظر.

(٢٤) بلغت القيمة الإجمالية للواردات من المنتجات المستبعدة من نظام الأفضليات المعتم لدى الجهات المانحة الرئيسية الثلاث ضمن هذا النظام (الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة) قرابة ٤٠ بليوناً من الدولارات في عام ١٩٩٢، أي ما يقابل زهاً الصعب من المبلغ الذي تستفيد منه التجارة فعلاً. انظر "التقرير العام السابع عشر بشأن تنفيذ نظام الأفضليات المعتم: التغيرات الأخيرة ومسائل السياسات" (TD/P/SP/6)، الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٤، ص ١٥.

"Statistical profile: Africa's trade", GATT, Focus Newsletter, No. 106, March-April 1994, table 1, pp. 6 and 8; and Global Economic Prospects and Developing Countries 1994, (World Bank, Washington, 1994) (٢٥) انظر.

الحواشي (تابع)

(٢٦) انظر R. Erzan and G. Karsenty, "Products facing high tariffs in major developed market economy countries" (UNCTAD discussion paper No. 22/1988), table 4, p. 8

(٢٧) لا تزال التجارة بين بلدان السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي تمثل ١٢ في المائة فقط من إجمالي التجارة في هذه البلدان، وأقل من ٧ في المائة في بلدان المجموعة الاندية، وأقل من ٥ في المائة في افريقيا. وعلى خلاف ذلك، كانت التجارة بين البلدان الآسيوية، باعتبارها حصة في اجمالي الصادرات، قد نمت بنسبة بلفت الثلثين في الصين، وتجاوزت النصف لدى رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتجاوزت الثلثين في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع. انظر: World Economic Survey, 1993, (United Nations publication, sales No. E:93.II.C.1), pp. 84, 86 and 87

(٢٨) انظر توقعات الاقتصاد العالمية والبلدان النامية، ١٩٩٤ (البنك الدولي، واشنطن، ١٩٩٤).

(٢٩) على سبيل المثال، س. م. شفيع الدين، "تحرير التجارة والأداء الاقتصادي في أقل البلدان نموا"، الاونكتاد، ١٩٩٤ (منشور منسوخ).

(٣٠) أ. كويينهوفن و ه. بوت، "بين التنمية ذات الوجهة الداخلية والتنمية ذات الوجهة الخارجية: الصناعة والتجارة في اندونيسيا"، الصناعة والتنمية، رقم ١٩٩٢/٣٠، الصفحة ٩١ (من النص الانكليزي).

(٣١) فيما يتعلق باستعمال الحواجز العالمية، الضريبية أساسا، ينبغي دائماً بحث ما إن كانت آثارها المتعلقة بإعاقة الصادرات تشكل انتهاكاً لقواعد التجارة الدولية، حيث أن مجموعة "غات" تحظر صراحة استعمال الإعانت لتشجيع الصادرات.

(٣٢) هناك تدابير آخران يستعملان لتشجيع الصادرات، مما رد الرسوم الجمركية (الذي يضع المصدرین على قدم المساواة مع المنافسين الأجانب من حيث أسعار المواد) وإنشاء مناطق تجهيز الصادرات. وهذه التدابير، على الرغم من أهميتها من ناحية تنوع الصادرات، منهاضان في الواقع بدراجة أو بأخرى لتجهيز الموارد الطبيعية حيث أنها يشجعان القطاعات المعتمدة على الواردات وكذلك الواردات من المدخلات. ومن ثم فإنها ينطويان على نزعة متصلة مفادها عزل إنتاج الصادرات عن الروابط الصناعية المحلية.

(٣٣) انظر "تحليل الخبرات الوطنية في التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك إمكانيات استبدال المحاصيل"، الاونكتاد، جنيف، ١٩٩٢ (TD/B/CN.1/14).

(٣٤) انظر ش. ستيفنز، "كينيا: توسيع نطاق الصادرات الزراعية"، The Courier، رقم ١٢٧، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩١، الصفحة ٧٠ (من النص الانكليزي).

الحواشي (تابع)

- (٣٥) انظر ر. ريدل، "زمبابوي: التوسيع في الصادرات غير التقليدية - توضيح عام"، The Courier رقم ١٢٧، أيار/مايو - حزيران/يونيه ١٩٩١، الصفحة ٧٩ (من النص الانكليزي).
- (٣٦) انظر "تحليل الخبرات الوطنية في التنمية الأفقية والرأسمية، بما في ذلك إمكانيات استبدال المحاصيل: دراسة قطرية - كولومبيا"، الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٤، (UNCTAD/COM/30)، الصفحة ٣٥ (من النص الانكليزي).
- (٣٧) انظر "تحليل الخبرات الوطنية في التنوع الأفقي والرأسي، بما في ذلك إمكانيات استبدال المحاصيل: دراسة قطرية - كولومبيا"، الأونكتاد، جنيف، ١٩٩٤ (UNCTAD/COM/30)، الصفحات ٢٩ و ٢٠ (من النص الانكليزي).
- (٣٨) "الموارد المالية الكافية للتنوع"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، ١٩٩٠، الصفحة ٧ من النص الانكليزي.
- (٣٩) يمكن التدليل على ذلك بنجاح تنوع الصادرات في مجال زراعة البستاني في كينيا، حيث قدم القطاع العام مساعدات كبيرة لمشاريع القطاع الخاص في أنشطتها الإنتاجية والتصديرية.
- (٤٠) انظر S. Nanjundan, "Promotion of Small-scale industry in India", Industry and development N0. 31/1992.
- (٤١) انظر "التجهيز المحلي للسلع الأساسية في البلدان النامية" جنيف، ١٩٨٦ (UNCTAD/ST/CD/2) الصفحة ٣٩ من الأصل الانكليزي.
- (٤٢) انظر مشروع تقرير مجلس التجارة والتنمية عن الجزء الثاني من دورته الأربعين، البند ٢: جولة أوروغواي، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، ١٩٩٤، (TD/B/40/(L.2/Add.33) (2)). و "استعراض تجذيف نظام الأفضليات المعمم، والحفاظ عليه، وتحسينه، واستخدامه: التقرير العام السابع عشر بشأن تجذيف نظام الأفضليات المعمم - التغيرات الأخيرة ومسائل السياسة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، جنيف، ١٩٩٤، (TD/B/SCP/6).
- (٤٣) انظر "تجذيف التنوع في قطاع السلع الأساسية في إفريقيا على الصعد الوطنية ودون الإقليمي والإقليمي بدعم من المجتمع الدولي" (A/46/324/Add.1) و "الحاجة إلى انشاء صندوق لتنويع السلع الأساسية الأفريقية وجذب انشائه" (A/48/335/Add.1 و 2).

— — — — —